

شركة مصر لأنتاج الأسمدة (موبكو)
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية المجمعة
وتقرير مراقب الحسابات عليها
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون : ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٠ - ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٠ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني : Egypt@kpmg.com.eg
فاكس : ٣٥ ٣٧ ٣٥٣٧ (٢٠٢)
صندوق بريد رقم: (٥) القرية الذكية

مبنى (١٠٥) شارع (٢) - القرية الذكية
كيلو ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي
الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريدي: ١٢٥٧٧

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو)

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لشركة مصر لأنتاج الأسمدة (موبكو) - شركة مساهمة مصرية - والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكذا قوائم الأرباح أو الخسائر المجمعة والدخل الشامل المجمعة والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة والتدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولة إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها، وفيما عدا ما سيتم مناقشته في الفقرة (٢) في فقرة أساس الرأي المتحفظ أدناه، فقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

أساس الرأي المتحفظ

١- قامت الشركة بقياس تكلفة الاستحواذ على أساس القيمة الدفترية لحقوق ملكية الشركة التابعة "الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية" - شركة مساهمة مصرية - وليس على أساس القيمة العادلة لأسهم شركة موبكو الممنوحة لمساهمي الشركة المستحوذ عليها في تاريخ الاستحواذ بالمخالفة للفقرة (٣٨) لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) المعدل ٢٠١٥ تجميع الأعمال مما نتج عنه إثبات أصول والتزامات الشركة التابعة بالقوائم المجمعة بالقيمة الدفترية المثبتة بدفاتر تلك الشركة في ذلك التاريخ وليس بالقيمة العادلة للأصول والالتزامات المستحوذ عليها وما ترتب على ذلك من الاعتراف بالفرق ببند مساهمات رأسمالية ضمن حقوق الملكية هذا وقد تضمن تقريرنا على القوائم المالية المجمعة للشركة عن السنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ تحفظاً يتعلق بذات الشأن.

٢- لم توافقنا إدارة الشركة بالآتي:

- دراسة بقيمة الاضمحلال في قيمة المشروعات تحت التنفيذ الخاصة بالرصيف البحري البالغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٤٤٧ ٤٣٦ ٤٧٨ جنية مصري بالرغم من وجود مؤشرات تدعم وجود اضمحلال في قيمة هذه المشروعات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ طبقاً لما أحيط به مجلس إدارة الشركة التابعة في جلسته رقم ١٦٦ المنعقدة بتاريخ ٧ يونيو ٢٠٢١ وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم ٣١ المعدل ٢٠١٥ "اضمحلال قيمة الأصول" هذا ولم نستطع القيام بأية إجراءات مراجعة بديلة للتأكد من صحة تقييم المشروعات تحت التنفيذ الخاصة بالرصيف البحري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.
- دراسة بقيمة الالتزامات الفعلية والمحتملة المتعلقة بالارتباطات الخاصة بالمشروعات تحت التنفيذ الخاصة بالرصيف البحري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ في ضوء رأي قانوني وفني تجاه تحديد تلك الالتزامات التي قد تنشأ نتيجة عدم استكمال المشروعات المتعلقة بالرصيف البحري، هذا وقد تضمن تقريرنا على القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ تحفظاً يتعلق بهذا الشأن.
- دراسة إكتوارية معده من قبل خبير إكتواري موضحة الأثر المالي المترتب على نظام مكافآت التقاعد الدورية وكذلك نظام العلاج الطبي فيما بعد إنتهاء الخدمة، هذا ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من قيمة الالتزام الناشيء عن هذا النظام في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

الرأي المتحفظ

وفيما عدا أثر ما جاء بالفقرة (١) في فقرة أساس الرأي المتحفظ أعلاه على إثبات تكلفة الاستثمار وإجمالي حقوق الملكية على القوائم المالية المجمعة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا ما تمكنا من الحصول على الدراسات الواردة بالفقرة (٢) في فقرة أساس الرأي المتحفظ أعلاه، فمن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المجمع لشركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وعن أدائها المالي المجمع وتدفعاتها النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

إيهاب محمد فؤاد أبو المجد



سجل مراقبي الحسابات

الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٧٨)

KPMG حازم حسن



القاهرة في ٩ مارس ٢٠٢٢

شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو)

شركة مساهمة مصرية

قائمة المركز المالي المجموع في

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	إيضاح	رقم	الإصول
				<u>الأصول غير المتداولة</u>
٢١ ٢٣٠ ٦٧١ ٤٩٧	٢٠ ٠٨٧ ١٧٠ ٩٠٤		(٣)	الأصول الثابتة (بالصافي)
١٦ ٢٤٥ ٥٨٢	١٥ ٠٤٧ ٠٥٤		(٥)	أصول أخرى (بالصافي)
-	٩٢ ٧٣١ ٢٩٣		(٦)	أصول حق إستخدام (بالصافي)
٧٦٨ ٢٩٠ ٨٧٧	٨٢١ ٦٤٨ ٦١٥		(٤)	مشروعات تحت التنفيذ
<u>٢٢ ٠١٥ ٣٠٧ ٩٥٦</u>	<u>٢١ ٠٢٦ ٥٩٧ ٩٦٦</u>			مجموع الأصول غير المتداولة
				<u>الأصول المتداولة</u>
٥٦٣ ٨٥٧ ٧٢٦	٧٤٣ ٢٧٤ ٨٥٠		(٧)	المخزون
١٩٨ ٨٤٥ ٥٦٨	٣٩٥ ٧٨١ ٥٤٣		(٨)	عملاء وأوراق قبض
٣٠٦ ٥٦٩ ١٢٤	١٨٧ ٦١٤ ٢٩١		(٩)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
٣٧٢ ٢٢٤	١٣٦ ٠٨٣		(١٠-ج)	المستحق من أطراف ذات علاقة موردين دفعات مقدمة
٨ ١٠٣ ٦٠٥	١١ ٧٩٥ ١٠٢		(١١)	النقدية بالبنوك والصندوق
٢ ٠٤٤ ٧٧١ ٢٣٦	٤ ٣٩٢ ٩٢٦ ٧٤٩			مجموع الأصول المتداولة
<u>٣ ١٢٢ ٥١٩ ٥٨٣</u>	<u>٥ ٧٣١ ٥٢٨ ٦١٨</u>			اجمالي الأصول
<u>٢٥ ١٣٧ ٨٢٧ ٥٣٩</u>	<u>٢٦ ٧٥٨ ١٢٦ ٥٨٤</u>			<u>حقوق الملكية</u>
٢ ٢٩١ ١٧٢ ٢٢٠	٢ ٢٩١ ١٧٢ ٢٢٠		(١٦-ب)	رأس المال المصدر والمدفوع
١ ٩٢٧ ٠٩١ ٢٠٠	١ ٩٢٧ ٠٩١ ٢٠٠		(١٧)	مساهمات رأسمالية
٥١٤ ٢٧٣ ٦٣٢	٦٣٤ ٥٤٢ ٢٩٩			إحتياطي قانوني
٣٥٢ ٣٨٣ ٧٤٢	٣٥٢ ٣٨٣ ٧٤٢		(١٦-ج)	إحتياطي عام
٥ ٩٣٠ ٠٨٢ ١١٢	٦ ٠٤٥ ٨٥٣ ١٨٠			الفروق المترجمة من ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية
٢ ٦٠٣ ٩٢٧ ٢٢٦	٣ ٨٦٧ ١٧٦ ٦٢٥			أرباح مرحلة
٢ ٤٨٧ ٨٦٣ ١٩٧	٤ ٧٩٠ ٤٣٥ ٢٥١			صافي ربح العام
<u>١٦ ١٠٦ ٧٩٣ ٤٣٠</u>	<u>١٩ ٩٠٨ ٦٥٤ ٦١٧</u>			مجموع حقوق الملكية المتعلقة بمساهمي
٢ ٣٥٥	٣ ٦٢١			حقوق المساهمين غير ذوي السيطرة
<u>١٦ ١٠٦ ٧٩٥ ٧٨٥</u>	<u>١٩ ٩٠٨ ٦٥٨ ٢٣٨</u>			مجموع حقوق الملكية
				<u>الإلتزامات</u>
				<u>الإلتزامات غير المتداولة</u>
٢ ٤٩٩ ٢٠١ ٦٩٢	-		(١٥)	قرض مشترك (بالصافي)
٣ ١٩١ ٦٤٧ ٧٣٥	٢ ٩٤٧ ٥٢٣ ٧٠٦		(٢٠)	إلتزامات ضريبية مؤجلة
-	٨٥ ٠٩٤ ٥٥٧		(١٨)	إلتزامات عقود ايجار (الجزء غير المتداول)
<u>٥ ٦٩٠ ٨٤٩ ٤٢٧</u>	<u>٣ ٠٢٢ ٦١٨ ٢٦٣</u>			إجمالي الإلتزامات غير متداولة
				<u>الإلتزامات المتداولة</u>
١١٧ ٩٨٧ ٢٧٥	٩٢ ٠٩٨ ٢١٨		(١٢)	مخصصات
٢٨٨ ٢١٦ ١٩٥	٤٧٥ ٥٥٩ ٢٩١		(١٣)	موردين
١١١ ٤٥٦ ٨٦١	٢٢٦ ٥٢٠ ٤٠٩		(١٤)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
٣٦٥ ٥٢٣ ٧١٩	٤٧٨ ٤٢٨ ٨٣٠		(١٩)	ضريبة الدخل الجارية
٦٧ ٢٩٦ ٢١١	٣٤ ٣٦٨ ١٥٢			عملاء (دفعات مقدمة)
٢ ٣٨٩ ٦٠٢ ٠٦٦	٢ ٥٠٠ ٤٣٦ ٩٩٥		(١٥)	قرض مشترك (بالصافي)
-	٩ ٤٣٨ ١٨٨		(١٨)	إلتزامات عقود ايجار (الجزء المتداول)
<u>٣ ٣٤٠ ١٨٢ ٣٢٧</u>	<u>٣ ٨١٦ ٨٥٠ ٠٨٣</u>			مجموع الإلتزامات المتداولة
<u>٩ ٠٣١ ٠٣١ ٧٥٤</u>	<u>٦ ٨٤٩ ٤٦٨ ٣٤٦</u>			مجموع الإلتزامات
<u>٢٥ ١٣٧ ٨٢٧ ٥٣٩</u>	<u>٢٦ ٧٥٨ ١٢٦ ٥٨٤</u>			مجموع حقوق الملكية الإلتزامات

* الإيضاحات المرفقة تعتبر متممة للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

* تقرير مراقب الحسابات (مرفق)

رئيس مجلس الإدارة

والعضو المنتدب

مهندس / ابراهيم مكي

مدير عام

الحسابات والمراقبة المالية

محاسب / محمد الشايب

شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو)
شركة مساهمة مصرية
قائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠٢٠ جنبه مصري	٢٠٢١ جنبه مصري	إيضاح رقم
٧ ٣٣٣ ٨٣٧ ٥٨٠	١٠ ٢٥٧ ٦١٠ ٧٠٧	
(٣ ٨٩٣ ٩٥١ ٨٨٢)	(٤ ٥٦٤ ٢٤٢ ١٥٩)	
<u>٣ ٤٣٩ ٨٨٥ ٦٩٨</u>	<u>٥ ٦٩٣ ٣٦٨ ٥٤٨</u>	العمليات المستمرة
		صافي المبيعات
		تكلفة المبيعات
		مجمل الربح
٣٣ ٦٥٤ ٣٣٦	٢٠ ٩٩٥ ٥٨٧	
(١٨٦ ٦٣٥ ٧١٤)	(٢٣١ ٢٣٥ ٠١٥)	
(١٠٣ ٠٣٩ ٥٣٨)	(١٧٤ ١٠٣ ٨٥٩) (٢١)	إيرادات أخرى
(١٤ ٢٠٣ ١٤٥)	(١٦ ٥٦٦ ٢٥٤)	مصروفات تسويقية
-	١٠٤ ٦٦٦	مصروفات عمومية وإدارية
(٥ ٦٨٨ ٠٨٩)	(٤ ٠٨٦ ٧٤٣)	تبرعات وإعانات
-	(١٠ ١٢٥ ٥٧٢)	ارباح رأسمالية
-	٤ ٥٥٠	بدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة
(٢٠ ٦٠٠ ٢٧٩)	(٢١ ٦٤٥ ٠٣٢)	خسائر ائتمانية متوقعة نتيجة تطبيق معيار
-	١٧٢ ٠٨٥	رد خسائر ائتمانية
<u>٣ ١٤٣ ٣٧٣ ٢٦٩</u>	<u>٥ ٢٥٦ ٨٨٢ ٩٦١</u>	مخصصات مكونة
(٥٤٤ ٢٤٢ ٠٦٢)	(٢٥٧ ٥٩٣ ٧٩٩)	مخصصات إنتفي الغرض منها
١٤٩ ٢٦٧ ٩٣٦	١٩٢ ٦٠٠ ٦١١	نتائج أنشطة التشغيل
(٢٠ ٤٩٢ ٧٤٦)	(٨ ٣٦٣ ٩٦٦)	التكاليف التمويلية
(٤١٥ ٤٦٦ ٨٧٢)	(٧٣ ٣٥٧ ١٥٤) (٢٢)	الإيرادات التمويلية
٢ ٧٢٧ ٩٠٦ ٣٩٧	٥ ١٨٣ ٥٢٥ ٨٠٧	فروق ترجمة الارصدة بالعملات الاجنبية
(٢٤٠ ٠٤٢ ٦٩١)	(٣٩٣ ٠٨٩ ٢٠٩) (٢٠)	صافي التكاليف التمويلية
<u>٢ ٤٨٧ ٨٦٣ ٧٠٦</u>	<u>٤ ٧٩٠ ٤٣٦ ٥٩٨</u>	صافي ربح السنة قبل ضرائب الدخل
		ضرائب الدخل
٢ ٤٨٧ ٨٦٣ ١٩٧	٤ ٧٩٠ ٤٣٥ ٢٥١	صافي ربح السنة بعد ضرائب الدخل
٥٠٩	١ ٣٤٧	توزيع كالاتي:
<u>٢ ٤٨٧ ٨٦٣ ٧٠٦</u>	<u>٤ ٧٩٠ ٤٣٦ ٥٩٨</u>	مساهمي الشركة الأم
٩,٦٠	٢٠,٩١ (٢٦)	حقوق المساهمين غير ذوي السيطرة
		صافي ربح السنة
		نصيب السهم الأساسي والمخفض من الربح (٢٦)

* الإيضاحات المرفقة تعتبر متممة للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو)

شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل الشامل المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠٢٠	٢٠٢١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٢ ٤٨٧ ٨٦٣ ٧٠٦	٤ ٧٩٠ ٤٣٦ ٥٩٨	صافي ربح السنة بعد الضرائب
(٢٤١ ٣٠٨ ٤٧٩)	١١٥ ٧٧١ ٠٦٧	الفروق المتراكمة من ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية
<u>٢ ٢٤٦ ٥٥٥ ٢٢٧</u>	<u>٤ ٩٠٦ ٢٠٧ ٦٦٥</u>	إجمالي الدخل الشامل عن السنة
		توزع كالآتي:
<u>٢ ٢٤٦ ٥٥٤ ٣٢٨</u>	<u>٤ ٩٠٦ ٢٠٥ ٧٠٣</u>	مساهمي الشركة الأم
<u>٨٩٩</u>	<u>١ ٩٦٢</u>	حقوق المساهمين غير ذوي السيطرة

* الإيضاحات المرفقة تعتبر متممة للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

حقوق مساهمي الشركة المم

مجموع حقوق الملكية	حقوق المساهمين على ذوى السيادة	مجموع حقوق الملكية المتداولة	مساكن ربح العام	الفرق المتراكمة من ترجمة التوائم المالية بالعملة الأجنبية	إحتياطي عام	أرباح مرحلة	إحتياطي قانوني	مساهمات رؤسائية	رأس المال المدفوع والمطروح
خطة مصفوي	خطة مصفوي	خطة مصفوي	خطة مصفوي	خطة مصفوي	خطة مصفوي	خطة مصفوي	خطة مصفوي	خطة مصفوي	خطة مصفوي
١٤ ٥١٥ ٩٢٣ ٦١٧	١ ٨٤٦	١٤ ٥١٥ ٩٢١ ٨٧١	١ ٦٤٥ ٣٢٩ ٩٩٤	٦ ١٧١ ٣١٠ ٥٩٢	٣٥٢ ٣٨٢ ٧٤٢	١ ٦٧٦ ٩١٧ ٢٥٧	٤٥١ ٨٧٦ ٧١٦	١ ٩٢٧ ٠ ٩١ ٢٠٠	٢ ٢٩١ ١ ٧٧٢ ٢٢٠
-	-	-	(١ ٦٤٥ ٣٢٩ ٩٩٤)	-	-	١ ٦٤٥ ٣٢٩ ٩٩٤	-	-	-
-	-	-	-	-	-	(١ ٢٧ ٣١٦ ٩١٦)	٦٢ ٣١٦ ٩١٦	-	-
(٧٨ ٨١٠ ٠ ٢٩)	-	(٧٨ ٨١٠ ٠ ٢٩)	-	-	-	(٧٨ ٨١٠ ٠ ٢٩)	-	-	-
(٤ ٠٠٠ ٠ ٠٠٠)	-	(٤ ٠٠٠ ٠ ٠٠٠)	-	-	-	(٤ ٠٠٠ ٠ ٠٠٠)	-	-	-
(٥٧٢ ٧٩٣ ٠ ٨٠)	-	(٥٧٢ ٧٩٣ ٠ ٨٠)	-	-	-	(٥٧٢ ٧٩٣ ٠ ٨٠)	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٢ ٤٨٧ ٨١٣ ٧٠ ٦	٥٠ ٩	٢ ٤٨٧ ٨١٣ ١٩٧	٢ ٤٨٧ ٨١٣ ١٩٧	-	-	-	-	-	-
(٢٤١ ٣٠ ٨ ٤٧٩)	-	(٢٤١ ٣٠ ٨ ٤٧٩)	-	(٢٤١ ٣٠ ٨ ٤٧٩)	-	-	-	-	-
١٦ ١٠ ٦ ٧٩٥ ٧٨٥	٢ ٣٥٥	١٦ ١٠ ٦ ٧٩٣ ٤٣٠	٢ ٤٨٧ ٨١٣ ١٩٧	٥ ٩٣٠ ٠ ٨٢ ١١٣	٣٥٢ ٣٨٢ ٧٤٢	٢ ١٠ ٣ ٩٢٧ ٢٦٦	٥١٤ ٧٧٢ ٦٣٢	١ ٩٢٧ ٠ ٩١ ٢٠٠	٢ ٢٩١ ١ ٧٧٢ ٢٢٠
(١٤ ٨١٧ ٥ ٤٦)	-	(١٤ ٨١٧ ٥ ٤٦)	-	-	-	(١٤ ٨١٧ ٥ ٤٦)	-	-	-
١٦ ٠ ٩١ ٩٢٣ ٢٤٣	٢ ٣٥٥	١٦ ٠ ٩١ ٩٢٣ ٨٨٨	٢ ٤٨٧ ٨١٣ ١٩٧	٥ ٩٣٠ ٠ ٨٢ ١١٣	٣٥٢ ٣٨٢ ٧٤٢	٢ ٥٨٩ ٠ ٥٧ ٦٨٤	٥١٤ ٧٧٢ ٦٣٢	١ ٩٢٧ ٠ ٩١ ٢٠٠	٢ ٢٩١ ١ ٧٧٢ ٢٢٠
١٦ ٠ ٩١ ٩٢٣ ٢٤٣	٢ ٣٥٥	١٦ ٠ ٩١ ٩٢٣ ٨٨٨	٢ ٤٨٧ ٨١٣ ١٩٧	٥ ٩٣٠ ٠ ٨٢ ١١٣	٣٥٢ ٣٨٢ ٧٤٢	٢ ٥٨٩ ٠ ٥٧ ٦٨٤	٥١٤ ٧٧٢ ٦٣٢	١ ٩٢٧ ٠ ٩١ ٢٠٠	٢ ٢٩١ ١ ٧٧٢ ٢٢٠
-	-	-	(٢ ٤٨٧ ٨١٣ ١٩٧)	-	-	٢ ٤٨٧ ٨١٣ ١٩٧	-	-	-
-	-	-	-	-	-	(١٢٠ ٢٦٨ ٦٦٧)	١٢٠ ٢٦٨ ٦٦٧	-	-
(٧٨٠ ٧١٦ ٠ ١٦)	-	(٧٨٠ ٧١٦ ٠ ١٦)	-	-	-	(٧٨٠ ٧١٦ ٠ ١٦)	-	-	-
(٦ ٨٤٩ ٣٦٠)	-	(٦ ٨٤٩ ٣٦٠)	-	-	-	(٦ ٨٤٩ ٣٦٠)	-	-	-
(٨٠١ ٩١٠ ٣١٣)	-	(٨٠١ ٩١٠ ٣١٣)	-	-	-	(٨٠١ ٩١٠ ٣١٣)	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٤ ٧٨٠ ٤٣٦ ٥٩٨	١ ٣٤٧	٤ ٧٨٠ ٤٣٥ ٢٥١	٤ ٧٨٠ ٤٣٥ ٢٥١	-	-	-	-	-	-
١١٥ ٧٧٠ ٩٨٦	(٨١)	١١٥ ٧٧١ ٠ ٦٧	-	١١٥ ٧٧١ ٠ ٦٧	-	-	-	-	-
١٩ ٩٠ ٨ ٦٥٨ ٢٢٨	٢ ٦٢١	١٩ ٩٠ ٨ ٦٥٤ ٦١٧	٤ ٧٨٠ ٤٣٥ ٢٥١	٦ ٠ ٤٥ ٨٥٢ ١٨٠	٣٥٢ ٣٨٢ ٧٤٢	٢ ٨١٧ ١٧٦ ٦٢٥	٦٣٤ ٥٤٢ ٢٩٩	١ ٩٢٧ ٠ ٩١ ٢٠٠	٢ ٢٩١ ١ ٧٧٢ ٢٢٠

بشأن

الرميد في ١ يناير ٢٠٢٠

المحصول الأرباح المرحلة

المحصول الإحتياطي القانوني

توزيعات أرباح - عمالين

توزيعات أرباح - الأاداء

توزيعات أرباح - مساهمين

إحتياطي العطل للتأمين

مساكن ربح السنة

مخرد الاعطال التامل

الرميد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الرميد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الرميد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الرميد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الرميد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الرميد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الرميد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الرميد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الرميد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الرميد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الرميد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الرميد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الرميد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الرميد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الرميد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الرميد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الرميد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه المالية المجمعة وتقرأ معها.

شركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو)

شركة مساهمة مصرية

قائمة التدفقات النقدية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠٢٠	٢٠٢١	إيضاح
جنيه مصري	جنيه مصري	رقم
٢ ٧٧٧ ٩٠٦ ٣٩٧	٥ ١٨٢ ٥٢٥ ٨٠٧	
١ ١٦٠ ٢١٨ ٣٠٧	١ ١٤٨ ١٥٩ ٦٩٥	(٣)
-	٩ ١٨٠ ٨٢٣	
١ ١٨٦ ٨٤٠	١ ١٨١ ٢٨٦	(٥)
٢٠ ٦٠٠ ٢٧٩	٢١ ٦٤٥ ٠٣٢	
-	(١٧٢ ٠٨٥)	
-	١٠ ١٢٥ ٥٧٢	
-	(٤ ٥٥٠)	
(١٤٩ ٢٦٧ ٩٣٦)	(١٧٦ ٤٠٧ ٥٣٠)	
٥٤٤ ٢٤٢ ٠٦٢	٢٥٧ ٥٩٣ ٧٩٩	
٢٧ ٩٠٥ ٥٤٤	٤ ١٦٨ ٣٢٦	
٤ ٣٣٢ ٧٩١ ٤٩٣	٦ ٤٥٨ ٨٩١ ٥٠٩	
٩ ٥٩٩ ٤٠٥	(١٧٩ ٨٢٦ ٢٦٦)	
(١٤٩ ٠٤٢ ١١٢)	(٢٠٠ ١٥٠ ٩٩٨)	
٣ ٥٥٩ ٢٩٦	١١٨ ٣٥٣ ٩٥٤	
(٢٥١ ٨٩٠)	٢٢٤ ٠٢١	
٦ ٩٦١ ٦٧٤	(٣ ٦٩٥ ٩٦٢)	
(١٤ ٧٨٢ ٥١٦)	١٨٧ ٥٥٦ ٢٨٧	
٨ ٥٠٨ ٧٠٣	١١٥ ٤٩٢ ٢٩٢	
(٢٤٦ ٨٢٩ ٢٠٥)	(٣٢ ٩٢٧ ١٧٨)	
(١ ٨٠٨ ٥٣٧)	-	
-	(٤٧ ١٩٣ ٥٩٢)	
٣ ٩٤٨ ٧٠٦ ٣١١	٦ ٤١٦ ٧٣٤ ٠٦٧	
(٨٢ ٨٩٠ ٠٣٠)	(٢٨١ ٩٨٣ ٢٠٦)	
(٤٧٠ ٢٥٦ ٦٩٩)	(٣٨٦ ٠٦٤ ٧٣٦)	
٣ ٣٩٥ ٥٥٩ ٥٨٢	٥ ٧٤٨ ٦٨٦ ١٢٥	
(٣٧ ٦١٠ ٥٩٦)	(١٠١ ٣١١ ١٠٣)	
-	١٠٤ ٦٦٦	
١٤٨ ٧٤٨ ٦٧٣	١٩٣ ١٤٥ ٤٦١	
١١١ ١٣٨ ٠٧٧	٩١ ٩٣٩ ٠٢٤	
(٥١٦ ٥٥٤ ٥٠١)	(٢٣٣ ٥٢٤ ٧٨٢)	
(٥٧٢ ٩١٤ ٦٥٦)	(٨٠٢ ٠٠٥ ٧٨٧)	
(٢ ٣٩٤ ٢٨٥ ٣٠٦)	(٢ ٤٠٣ ٠٧١ ٩٧٢)	
-	(٩ ٠٤٢ ٥٣٠)	
(٣ ٤٨٣ ٧٥٤ ٤٦٣)	(٣ ٤٤٧ ٦٥٥ ٠٧١)	
٢٢ ٩٤٣ ١٩٦	٢ ٣٩٢ ٩٧٠ ٠٧٨	
(٢٧ ٤٠٩ ٠٥٤)	(٢٥ ٩٥٩ ١٩٧)	
٢ ٠٤٩ ٢٣٧ ١٩٤	٢ ٠٤٤ ٧٧١ ٣٣٦	
٢ ٠٤٤ ٧٧١ ٣٣٦	٤ ٤١١ ٧٨٢ ٢١٧	(١٠)
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي ربح السنة قبل الضرائب		
تسويات لمطابقة صافي الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
إهلاكات الأصول الثابتة		
إستهلاك أصول حق إستخدام		
إستهلاكات أصول أخرى		
مخصصات مكونة		
مخصصات إنتفي الغرض منها		
خسائر إئتمانية متوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)		
رد خسائر إئتمانية		
أرباح رأسمالية		
فوائد دائنة		
فوائد مدينة		
فروق ترجمة أرصدة بالعملة الأجنبية		
ربح التشغيل قبل التغير في رأس المال العامل		
التغير في رأس المال العامل		
التغير في المخزون		
التغير في العملاء		
التغير في المدينون والأرصدة المدينة الأخرى		
التغير في مستحق من شركات ذات علاقة		
التغير في موردين - دفعات مقدمة		
التغير في الموردين		
التغير في الدائنون وأرصدة دائنة أخرى		
التغير في عملاء دائنون - دفعات مقدمة		
التغير في المستحق لأطراف ذات علاقة		
المستخدم من المخصصات		
التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل		
توزيعات أرباح العاملين ومجلس الإدارة المدفوعة		
ضرائب الدخل المدفوعة		
صافي التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل		
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار		
المدفوع لشراء أصول ثابتة ومشروعات		
المحصل من بيع أصول ثابتة		
الفوائد المحصلة		
صافي التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة الإستثمار		
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
فوائد مدينة - مدفوعة		
توزيعات أرباح مساهمين		
المدفوع من القروض		
إلتزامات عقود الأيجار المدفوعة		
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل		
صافي التغير في النقدية وما في حكمها		
أثر التغير في أسعار الصرف		
النقدية وما في بداية السنة المالية		
رصيد النقدية وما في نهاية السنة المالية		

** يتضمن رصيد النقدية وما في حكمها مبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار يعادل مبلغ ١٥٧,١٦١,٠٠٠ جنيه مصري ودائع محتجزة كما هو مبين

تفصيلاً في إيضاح رقم (١١) .

* الإيضاحات المرفقة تعتبر متممة للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

شركة مصر لإنتاج الأسمدة " موبكو "
(شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

١- نبرة عن الشركة

- تأسست شركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو" شركة مساهمة مصرية (شركة مصر لتصنيع البترول سابقاً) وفقاً لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية وتعديلاته والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ولائحته التنفيذية وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٨ وقرار وزير الاقتصاد رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٨ وبمراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار سوق رأس المال ولائحته التنفيذية.

- غرض الشركة هو إنتاج الأسمدة والأمونيا والنيروجين. ويجوز أن يكون للشركة مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه في تأسيس وتكوين شركات أخرى تزاوُل أنشطة مماثلة أو شبيهة أو مرتبطة بأنشطتها والتي قد تعاونها على تحقيق أغراضها داخل جمهورية مصر العربية وخارجها بعد موافقة الهيئة العامة للاستثمار، وعلى الشركة الحصول على كافة التراخيص اللازمة لمباشرة نشاطها.

- كما وافقت الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة في ٢١ نوفمبر ٢٠٢١ على إضافة أنشطة:

- شراء وبيع وتسويق جميع منتجات الأسمدة النيتروجينية ومشتقاتها.
- تنمية وإنشاء وامتلاك وتمويل وإدارة وصيانة وتشغيل مشروع لإنتاج الملامين ومشتقاته.
- تسويق وتوزيع وبيع منتج الميلامين ومشتقاته في الخارج وجميع أنحاء الجمهورية عدا منطقة شبة جزيرة سيناء فيلزم موافقة الهيئة مسبقاً.
- كما أجازت الجمعية للشركة أن يكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه من الوجوه في تأسيس أو تكوين شركات أخرى تزاوُل أنشطة مماثلة أو شبيهة أو مرتبطة بأنشطتها والتي قد تعاونها على تحقيق أغراضها داخل جمهورية مصر العربية وخارجها بعد موافقة الهيئة العامة للاستثمار وعلى الشركة الحصول على كافة التراخيص اللازمة لمباشرة نشاطها.

- تم تسجيل الشركة بالسجل التجاري القاهري برقم ٥٠١١٢ بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١١.

- وفقاً لنص المادة الحادية عشر من القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بتاريخ ٥ مايو ٢٠٠٨ تم إنهاء جميع تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة الخاصة في مجال صناعة الأسمدة وعليه أصبحت الشركة لا تعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة. مدة الشركة خمسة وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجاري.

- تأسست الشركة التابعة المصرية للشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي شركة مساهمة مصرية (شركة أجريوم المصرية للمنتجات النيتروجينية إي أجريوم سابقاً) وفقاً لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار وتم تسجيلها بالسجل التجاري تحت رقم ١٧٩٦٨ بتاريخ ٥ مارس ٢٠٠٦.

- وطبقاً للقانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ فإن ترخيص المناطق الحرة الخاصة بالشركة تم إنهاؤه منذ ٥ مايو ٢٠٠٨.

- نشاط الشركة التابعة هو القيام في المنطقة الحرة الخاصة بمدينة دمياط الجديدة بإنشاء وتشغيل مجمع لإنتاج اليوريا / الأمونيا متضمناً خطوط الأنابيب لنقل الغاز وكافة مستلزمات وتسهيلات التحميل والشحن والتصدير اللازمة لإنتاج وبيع اليوريا / الأمونيا. مدة الشركة ٣٥ عاماً تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجاري.

- في ١١ أغسطس ٢٠٠٨ قام مساهمو الشركة الأم بالدخول في اتفاق مع مساهمو الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي (إي أجريوم سابقاً) والذي بمقتضاه ستقوم الشركة بالاستحواذ على حقوق مساهمي الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي (إي أجريوم سابقاً) بالإضافة لكل المزايا والالتزامات التعاقدية للشركة من خلال عقد مبادلة أسهم. ويتطلب تنفيذ ذلك العقد استيفاء بعض الشروط والأحداث والتي من المتوقع أن يتم تحقيقها بعد ٣١ أغسطس ٢٠٠٨.

- ٨ - في ٨ نوفمبر ٢٠٠٨ وافقت الجمعية العامة غير العادية بالإجماع علي الاتفاقية المبرمة في ١١ أغسطس ٢٠٠٨ بين مساهمي "موبكو" ومساهمي الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي (إي أجريوم سابقاً) بالنسبة لتبادل الأسهم في ضوء تخصيص ١٨٨ ٦١٦ ٩٩ سهم الناتجة عن زيادة رأس المال "موبكو"، بقيمة اسمية ١٠ جنيه مصري لمساهمي الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي (إي أجريوم سابقاً) طبقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية لمساهمي "موبكو" بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠٠٨ وبتاريخ ١١ يناير ٢٠٠٩ تم نقل ملكية الأسهم بالقيمة الأسمية.
- ٩ - في ٥ مايو ٢٠٠٩ وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة التابعة بالإجماع على تعديل نشاط الشركة إلى القيام على الأرض المخصصة لشركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو) بالمنطقة الحرة العامة بدمياط والأرض المخصصة للشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية بالمنطقة الحرة الخاصة بمدينة دمياط الجديدة وداخل ميناء دمياط بإقامة وتشغيل مجمع صناعي لإنتاج الامونيا واليوريا ومشتقاتها يشمل جميع المرافق اللازمة له، تشييد مرافق للشحن البحري ويشمل رصيف لإرساء السفن - مد خط أنابيب ومرافق إضافية لنقل الغاز والماء من وإلى المشروع - إنشاء وتملك خطوط الأنابيب ومساراتها ووحدات القياس والبلوف والخزانات والطلبات وحوامل الخطوط المتصلة بين مناطق التصنيع والتصدير.

٢- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

أ- أسس إعداد القوائم المالية

- تم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.
- اعتمد مجلس الإدارة إصدار القوائم المالية ٨ مارس ٢٠٢٢.

ب- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

- هذه هي القوائم المالية المستقلة الأولى للشركة والتي تم فيها تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ "الإيراد من العقود مع العملاء" ومعيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ "عقود التأجير". وقد تم توضيح أثر التغييرات في السياسات المحاسبية الهامة في الإيضاح رقم (و).
- تتضمن القوائم المالية المجمعة المرفقة أصول والتزامات ونتائج أعمال شركة مصر لإنتاج الأسمدة شركة مساهمة مصرية "الشركة الأم والشركة التابعة لها (والمشار إليهما فيما بعد بالمجموعة) والتي تسيطر عليها الشركة وتتمثل أسس إعداد القوائم المالية المجمعة فيما يلي: -
- تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات بين الشركة والشركة التابعة.
- حقوق المساهمين غير المسيطرين تم فصلها من صافي حقوق الملكية ومن نتائج أعمال الوحدة التي تسيطر عليها الشركة في بند منفصل بالقوائم المالية المجمعة وتم احتساب حقوق المساهمين غير المسيطرين في أصول والتزامات الشركة التابعة.
- بلغت نسبة الاستثمارات المباشرة في الشركة التابعة للشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي (شركة مساهمة مصرية) الخاصة بالشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ نسبة ٩٩.٩٩٩٩٦٪.

ترجمة القوائم المالية للشركة التابعة الأجنبية

- يتم ترجمة القوائم المالية للشركة التابعة للشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي والتي يتم إعدادها بالدولار الأمريكي إلى عملة تعامل المجموعة بالجنية المصري كالآتي: -
- قائمة الأرباح أو الخسائر وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال السنة المالية.
 - المركز المالي وفقاً لسعر الإقفال (سعر الصرف).
 - يتم إدراج فروق التغيير في أسعار الصرف الناتجة عن ترجمة القوائم المالية المذكورة ضمن حقوق المساهمين.

ج- أسس القياس

- أعدت القوائم المالية المجمعة على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا الأصول والالتزامات التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة والتي تتمثل في الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

د- عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية المجمعة بالجنية المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة الأم.

هـ- استخدام التقديرات والحكم الشخصي

إن إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية يتطلب من الإدارة استخدام الحكم الشخصي وعمل تقديرات وافتراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات وكذلك الإيرادات والمصروفات. وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة الشركة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية، حيث يتم بناءً عليها تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأي فروق في التقديرات المحاسبية في السنة التي تم فيها تغيير تلك التقديرات، وإذا كانت هذه الفروق تؤثر على السنة التي تم فيها التغيير والسنوات المستقبلية، عندئذ تدرج هذه الفروق في السنة التي تم فيها التعديل والسنوات المستقبلية.

وفيما يلي أهم البنود المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:

- مخصص المطالبات المتوقعة والالتزامات المحتملة.
- قياس الانخفاض في قيم الأصول.
- إثبات الضريبة المؤجلة.
- المصروفات المستحقة.
- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة.

و- التغييرات في السياسات المحاسبية الهامة

قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة بتاريخ ١٢ ابريل ٢٠٢٠ أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قرار بشأن تأجيل تطبيق التعديلات في معايير المحاسبة المصرية الجديد علي القوائم المالية الدورية وقصرها علي القوائم المالية السنوية بنهاية عام ٢٠٢٠. وبتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية التالية إلى اول يناير ٢٠٢١.

(أ) معيار (٤٧) - الأدوات المالية

(ب) معيار (٤٨) - الأيراد عن العقود مع العملاء

(ج) معيار (٤٩) - عقود التأجير

أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) - الأدوات المالية

وافقت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود على السماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار رقم ٤٧ للأدوات المالية على القوائم المالية الدورية حتى موعد أقصاه تاريخ إعداد القوائم المالية السنوية في نهاية عام ٢٠٢١ مع إدراج الأثر المحاسبي المجمع للعام بالكامل بداية من أول يناير ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر عام ٢٠٢١ مع التزام الشركات بالإفصاح الكافي عن ذلك.

هذا هي القوائم المالية الاولى التي يتم فيها تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية هذا وقد أختارت الشركة طريقة الأثر التراكمي المعدل في تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية الناتج عن تطبيق هذه المعايير وبالتالي فقد تم الاعتراف بالفروق الناتجة عن تطبيق تلك المعايير المشار إليها أعلاه "إن وجدت" ضمن بند الأرباح المرحلة في أول يناير ٢٠٢١، ولم يتم تعديل المعلومات المقارنة المدرجة بتلك القوائم المالية لتعكس متطلبات المعايير الجديدة.

يحدد معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ متطلبات الاعتراف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية وبعض العقود لشراء أو بيع البنود غير المالية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المصري ٢٥ الأدوات المالية: العرض والإفصاح ومعيار المحاسبة المصري ٢٦ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس ومعيار المحاسبة المصري ٤٠ الأدوات المالية: الإفصاحات المطبقة على الإفصاحات عن عام ٢٠٢١.

- التصنيف والقياس للأصول المالية والالتزامات المالية

- يتطلب المعيار الجديد من الشركة تقييم تصنيف الأصول المالية في قوائمها المالية وفقا لخصائص التدفق النقدي للأصول المالية ونموذج الأعمال ذات الصلة لدى الشركة لفئة معينة من الأصول المالية.
- معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ لم يعد لديه تصنيف "متاح للبيع" للأصول المالية. يحتوي المعيار الجديد على متطلبات مختلفة لأصول مالية في أدوات دين أو أدوات حقوق الملكية .
- يجب تصنيف أدوات الدين وقياسها بإحدى الطرق التالية:
- التكلفة المستهلكة، حيث سيتم تطبيق طريقة معدل الفائدة الفعلي أو
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع إعادة التوبيخ اللاحق إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند بيع الأصل المالي، أو
- القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .
- يجب تصنيف وقياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بخلاف تلك التي يتم إعتبارها ويطبق عليها محاسبة حقوق الملكية بإحدى الطرق التالية:
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة التوبيخ اللاحق إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند بيع الأصل المالي، أو
- القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .
- تستمر الشركة في قياس الأصول المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة مضافًا إليها تكلفة المعاملة عند الاعتراف المبدئي، باستثناء الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بما يتوافق مع الممارسات الحالية. لم يتأثر تصنيف غالبية الأصول المالية بالانتقال إلى معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ في ١ يناير ٢٠٢١.
- يحتفظ معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ إلى حد كبير بالمتطلبات الحالية نفسها في معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ لتصنيف وقياس الالتزامات المالية.
- لم يكن لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ تأثير كبير على السياسات المحاسبية للشركة المتعلقة بالالتزامات المالية والأدوات المالية المشتقة.

- الاضمحلال

- يستخدم معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، والذي يحل محل نموذج الخسارة الفعلية في معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦، حيث لم يكن هناك حاجة إلى تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها إلا في الحالات التي حدث فيها خسارة فعلا. على النقيض من ذلك، يتطلب نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة من الشركة الاعتراف بمخصص للديون المشكوك في تحصيلها على جميع الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة، وكذلك أدوات الدين المصنفة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ الاعتراف الأولي، بغض النظر عما إذا كانت الخسارة قد حدثت.
- نتيجة لذلك، زاد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها للشركة عند تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ في ١ يناير ٢٠٢١. حيث يظهر أثر تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة في الجدول السابق في هذا الإيضاح.

محاسبة التغطية

يعمل معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ على زيادة قدرة الشركة على تطبيق محاسبة التغطية. بالإضافة إلى ذلك، تمت موافقة متطلبات المعيار بشكل أوثق مع سياسات الشركة لإدارة المخاطر، هذا وسيتم قياس فعالية التغطية في المستقبل.

الفترة الانتقالية

قامت الشركة بتطبيق المعيار باستخدام طريقة الأثر التركمي المعدل، مما يعني أن أثر تطبيق المعيار تم الاعتراف به في الأرباح المرحلة إعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١، ولم يتم تعديل أرقام المقارنة.

ب- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) - الإيراد من العقود مع العملاء

يحدد معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) إطار شامل لتحديد قيمة وتوقيت الاعتراف بالإيراد، ويحل هذا المعيار محل المعايير المحاسبية المصرية التالية (معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" ويتم إثبات الإيرادات عندما يتمكن العميل من السيطرة على الوحدات أو الخدمات. كما ان تحديد توقيت نقل السيطرة - على مدى فترة زمنية او عند نقطة من الزمن - يتطلب قدر من الحكم الشخصي.

الإعتراف بالإيراد

نظراً لطبيعة نشاط الشركة، بالإضافة إلى السياسات المحاسبية الحالية للشركة، فإن تأثير معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ على الاعتراف بالإيراد من قبل الشركة سيكون غير جوهرياً، حيث يتم الاعتراف بالإيراد عند نقطة من الزمن وهو إستلام العميل للبطاعة المباعة والذي لا يختلف أختلافاً جوهرياً بالنسبة للشركة عن معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد".

ج- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) - عقود التأجير

يحل معيار المحاسبة المصري (٤٩) محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) - القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي.

يقدم معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود التأجير" نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع بالأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الأخذ في الاعتبار انه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. وهناك إعفاءات اختيارية لعقود التأجير قصيرة الأجل وعقود التأجير ذات القيمة المنخفضة.

- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.

- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير.

- بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.

الإعتراف و القياس

عند بدء العقد، تقوم الشركة بتقييم ما اذا كان العقد يحتوي علي ترتيبات تأجير، وبالنسبة لمثل هذه الترتيبات لعقود التأجير تعترف الشركة بأصول حق إنتفاع والتزامات عقود التأجير باستثناء عقود التأجير قصيرة الاجل وعقود الأصول ذات القيمة المنخفضة علي النحو التالي:

عند الاعتراف الأولي، يتم قياس أصل حق الانتفاع على أنه المبلغ المساوي للالتزامات الإيجار والتي يتم قياسها مبدئياً والمعدلة بمدفوعات الإيجار السابقة على العقد والتكلفة المباشرة الأولية وحوافز الإيجار والقيمة المخصومة للتكاليف التقديرية لفك وإزالة الأصل. وفي القياس اللاحق، يتم قياس أصل حق الانتفاع بالتكلفة مخصوماً منه مجمع الاستهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على الأعمار الإنتاجية المقدره لأصول حق الانتفاع أو مدة الإيجار أيهما أقل.

- التزام عقد التأجير يتم قياسه في بداية عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار الغير مدفوعة في ذلك التاريخ على مدار فترة الإيجار، كما يجب خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي السائد بالدولة بشكل عام، تستخدم الشركة معدل الاقتراض الإضافي كمعدل خصم. بعد ذلك يتم قياس التزام عقود التأجير بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

- هذا وسوف يتم إعادة قياس أصول حق الإنتفاع والتزام عقود التأجير لاحقاً في حالة حدوث أحد من الأحداث التالية:

- التغيير في سعر التأجير بسبب الربط بالأسعار أو المعدل الذي أصبح ساري المفعول في الفترة.
- تعديلات على عقد الإيجار.
- إعادة تقييم مدة الإيجار.

- إن عقود تأجير الأصول غير الأساسية وغير المتعلقة بأنشطة التشغيل الرئيسية للشركة، والتي هي بطبيعتها قصيرة الأجل (أقل من ١٢ شهراً بما في ذلك خيارات التجديد) وعقود تأجير السلع منخفضة القيمة يتم إدراجها في قائمة الدخل عند تكبدها.

- اختارت الشركة عند التحول إلى معيار المحاسبة المصري ٤٩ تطبيق الوسيلة العملية لاستثناء التقييم الذي بموجبه تمثل المعاملات عقود تأجير. وقامت بتطبيق معيار المحاسبة المصري ٤٩ فقط على العقود التي سبق تحديدها كعقود إيجار. لم يتم إعادة تقييم العقود التي لم يتم تحديدها كعقود تأجير بموجب معيار المحاسبة المصري ٢٠.

• تطبيق معدل خصم واحد على مجموعة عقود التأجير ذات الخصائص المتشابهة إلى حد معقول - بلغ متوسط معدل الفائدة الإضافية المطبق على التزامات عقود التأجير المعترف بها في ١ يناير ٢٠٢١ نسبة ٤.٢٥٪ سنوياً للدولار الأمريكي.

• تطبيق الإعفاء بعدم الاعتراف بالأصول والالتزامات الخاصة بأصل حق الإنتفاع والتي تنتهي صلاحيتها خلال عام ٢٠٢١.

• استبعاد التكلفة المباشرة الأولية من قياس أصل حق الإنتفاع في تاريخ التطبيق الأولي.

- اختارت الشركة أيضاً استخدام إعفاءات الاعتراف لعقود التأجير التي لا تتجاوز مدة إيجارها عن ١٢ شهر أو أقل وذلك من تاريخ التطبيق الأولي ولا تحتوى على خيار شراء "عقود تأجير قصيرة الأجل" وكذلك عقود التأجير ذات القيمة المنخفضة "الأصول منخفضة القيمة".

الفترة الانتقالية

قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) بالاعتراف بأصل والتزام عقد التأجير بداية من ١ يناير ٢٠٢١ محسباً على أساس المدة المتبقية من عقود التأجير وبالتالي لم يتم تعديل أرقام المقارنة وذلك إستناداً للفقرة ج ٨ من ملحق المعيار والخاص بالقواعد الخاصة بتاريخ السريان والقواعد الانتقالية والتي نصت على الآتي:

(أ) يجب على المستأجر الاعتراف بالتزام عقد التأجير في تاريخ التطبيق الأول لعقود التأجير التي ينطبق عليها تعريف عقود التأجير التشغيلي وفقاً لهذا المعيار. ويجب على المستأجر قياس التزام عقد التأجير بالقيمة الحالية بدفعات الإيجار المتبقية مخصومة باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر في تاريخ التطبيق الأول.

(ب) الاعتراف بأصل حق الإنتفاع في تاريخ التطبيق الأول لعقود التأجير التي ينطبق عليها تعريف عقود التأجير التشغيلي وفقاً لهذا المعيار. ويجب على المستأجر الإختيار على أساس كل عقد تأجير على حده لقياس أصل حق الإنتفاع إما ب:

(١) المبلغ الدفترى كما لو كان المعيار تم تطبيقه منذ تاريخ بداية عقد التأجير ولكن مخصوماً باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر في تاريخ التطبيق الأول، أو

(٢) مبلغ مساوي للتمتع بالتأجير بعد تعديله بمبلغ أي دفعات إيجار مدفوعة مقدماً أو مستحقة تتعلق بذلك الإيجار المثبت في قائمة المركز المالي مباشرة قبل تاريخ التطبيق الأول.

الأحكام الهامة في تحديد مدة عقد التأجير للعقود التي تشتمل على خيارات التجديد

تحدد الشركة مدة عقد التأجير على أنها المدة غير القابلة للإلغاء لعقد التأجير، إلى جانب أي فترات يغطيها خيار تمديد عقد التأجير إذا كان من الممكن أن تتم ممارسة هذا الحق وبدرجة معقولة، أو أي فترات يغطيها خيار إنهاء عقد التأجير، إن كان من المؤكد أن تمارس هذا الحق.

لدى الشركة الخيار بموجب بعض عقود التأجير في إستئجار الأصول لفترات إضافية، تطبق الشركة الحكم في تقييم ما إذا كان من المؤكد وبدرجة معقولة ممارسة خيار التجديد، وهذا يعني، أنه يؤخذ بعين الإعتبار جميع العوامل ذات الصلة التي تخلق حافزاً إقتصادياً لممارسة التجديد، بعد تاريخ البدء تعيد الشركة مدة عقد التأجير إذا كان هناك حدث كبير أو تغيير في الظروف التي تقع تحت سيطرتها ويؤثر على قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (على سبيل المثال) تغيير في استراتيجية العمل.

٤ - مشروعات تحت التنفيذ

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٢٥٣ ٣٨٩ ٣٥١	٢٨٠ ٥٦٩ ٠٩٤	مباني وطرق
-	٩ ٥٦٠ ٤٩٤	الآت ومعدات
٩ ٠٠٢ ٣٦٨	٢٢ ٤٣٦ ٤٥٥	رخص ويزامج
٤٧٩ ١٦٦ ٥٦٢	٤٧٨ ٤٢٠ ٧٤٧	انشاءات بحرية للشركة التابعة*
٢٦ ٣١٨ ٥٥٦	٤٠ ٦٦١ ٨٢٥	دفعات مقدمة
٥١٤ ٠٤٠	-	إعتمادات مستتدية
<u>٧٦٨ ٣٩٠ ٨٧٧</u>	<u>٨٣١ ٦٤٨ ٦١٥</u>	<u>الإجمالي</u>

* وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٥٥ لسنة ٢٠٠٧ والذي يمنح الشركة ترخيص لإنشاء، تشغيل، صيانة وتسليم رصيف بحري متخصص بميناء دمياط بنظام B.O.T، يستخدم في شحن، تفرغ وتصدير المنتجات البتروكيمياوية في ضوء القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٦ وتعديله بالقانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٨، فترة ترخيص الرصيف البحري ٢٥ سنة من تاريخ الإنتاج أو انقضاء ٥ سنوات من استلام الموقع.

بتاريخ ٢٠١٥/٢/١ وقعت الشركة القابضة (شركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو") مذكرة تفاهم مع وزارة الدفاع بمقتضاها تم الاتفاق على الآتي:

- توافق الشركة على إنهاء النزاع القائم مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة مع استلام الهيئة لقطعة الأرض وسداد الشركة التابعة لمقابل الإيجار المستحق عليها بشرط:
 - توفير موقع بديل لأرض الرصيف البحري مع استصدار ضمان من السلطات المختصة بتجديد جميع الموافقات اللازمة والتراخيص من الجهات المعنية للموقع الجديد وتجديد ترخيص رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٥٥) لسنة ٢٠٠٧ للموقع الجديد وكذلك توفير مساحة مناسبة خلف الرصيف البحري للتخزين وتوفير ممر خدمات بين الرصيف البحري والمصنع.
 - تعويض الشركة عن قطعة أرض المملوكة لها عن طريق منحها قطعة أرض بديلة.
 - تعويض الشركة عن الخسائر والتكاليف التي تحملتها.
 - مذكرة التفاهم موقعة بين هيئة دمياط وشركة موبكو بشأن الرصيف البحري الجديد.
 - إعداد مشروع عقد إيجار مع هيئة ميناء دمياط على الموقع الجديد للرصيف البحري، وحل المطالبات الغير المسددة الخاصة بهيئة ميناء دمياط بشأن إيجار الرصيف البحري الحالي.
- في ٢٥ مارس ٢٠١٨ تم وضع حجر الأساس للرصيف البحري الجديد بحضور وزيرى البترول والنقل.
- إنه فى ١٩ مارس ٢٠١٨، وخلال اجتماع مجلس إدارة ENPC رقم ١١٤، وافق المجلس بالأغلبية على ما أنتهت إليه المذكرة المعروضة مع العرض على الجمعية العامة العادية للشركة.
- إنه فى ٢٠ مارس ٢٠١٨، فى اجتماع الجمعية العمومية لشركة ENPC فى ضوء ما قام به السيد المهندس/ رئيس الجمعية من سرد لأحداث ما تم بشأن الرصيف البحري فقد وافقت الجمعية بالإجماع على تفويض السيد المهندس/ إبراهيم عبد السلام - رئيس مجلس إدارة شركة ENPC المملوكة لشركة موبكو بنسبة (٩٩.٩٩٩٩٦%) فى التوقيع على عقد الترخيص للموقع الجديد مع هيئة ميناء دمياط وإتخاذ كافة ما يلزم من إجراءات نحو استلام الأرض محل الموقع الجديد وكذا تسليم الموقع القديم وإتخاذ أى إجراءات نحو انتهاء كافة الإجراءات المالية للترخيص القديم بالاتفاق وديا أو أحكام قضائية أو صدور أى قرارات سيادية.
- إنه فى ٥ مارس ٢٠١٩، وخلال اجتماع مجلس إدارة ENPC رقم ١٢٢ إحيط المجلس علما بتفويض السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب لشركة موبكو بصفته فى التوقيع على عقد الترخيص للموقع الجديد للرصيف البحري مع هيئة ميناء دمياط و له فى سبيل ذلك إتخاذ كافة ما يلزم من إجراءات نحو إنهاء كافة إجراءات التعاقد.

٥ - أصول أخرى (بالصافي)

التكلفة	مساهمة الشركة في أصول غير مملوكة للشركة وتخدم أغراضها	خط الغاز	رخص وبرامج	الرصيف البحري*	الإجمالي
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
التكلفة في ٢٠٢٠/٠١/٠١	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٦٢٧ ٣٧٢	٨ ٩٥٧ ١٢٢	١١ ٢٨٨ ٨٠٣	٤٠ ٨٧٣ ٢٩٧
الإضافات	-	-	-	-	-
فروق الترجمة	-	-	-	(٢١١ ١٩٨)	(٢١١ ١٩٨)
التكلفة في ٢٠٢٠/١٢/٣١	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٦٢٧ ٣٧٢	٨ ٩٥٧ ١٢٢	١١ ٠٧٧ ٦٠٥	٤٠ ٦٦٢ ٠٩٩
التكلفة في ٢٠٢١/٠١/٠١	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٦٢٧ ٣٧٢	٨ ٩٥٧ ١٢٢	١١ ٠٧٧ ٦٠٥	٤٠ ٦٦٢ ٠٩٩
الإضافات	-	-	-	-	-
فروق الترجمة	-	-	-	(١٧ ٢٤٢)	(١٧ ٢٤٢)
التكلفة في ٢٠٢١/١٢/٣١	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٦٢٧ ٣٧٢	٨ ٩٥٧ ١٢٢	١١ ٠٦٠ ٣٦٣	٤٠ ٦٤٤ ٨٥٧
مجمع الاستهلاك					
مجمع الاستهلاك في ٢٠٢٠/٠١/٠١	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٩ ٥٨٩ ١٩٢	٨ ٦٤٠ ٤٨٥	-	٢٣ ٢٢٩ ٦٧٧
استهلاك السنة	-	١ ٠٧٢ ٠٣٨	١١٤ ٨٠٢	-	١ ١٨٦ ٨٤٠
مجمع الإستهلاك في ٢٠٢٠/١٢/٣١	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٦٦١ ٢٣٠	٨ ٧٥٥ ٢٨٧	-	٢٤ ٤١٦ ٥١٧
مجمع الإستهلاك في ٢٠٢١/٠١/٠١	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٦٦١ ٢٣٠	٨ ٧٥٥ ٢٨٧	-	٢٤ ٤١٦ ٥١٧
استهلاك السنة	-	١ ٠٧٢ ٠٣٥	١٠٩ ٢٥١	-	١ ١٨١ ٢٨٦
مجمع الإستهلاك في ٢٠٢١/١٢/٣١	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١١ ٧٣٣ ٢٦٥	٨ ٨٦٤ ٥٣٨	-	٢٥ ٥٩٧ ٨٠٣
صافي القيمة الدفترية					
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٠/٠١/٠١	-	٦ ٠٣٨ ١٨٠	٣١٦ ٦٣٧	١١ ٢٨٨ ٨٠٣	١٧ ٦٤٣ ٦٢٠
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٠/١٢/٣١	-	٤ ٩٦٦ ١٤٢	٢٠١ ٨٣٥	١١ ٠٧٧ ٦٠٥	١٦ ٢٤٥ ٥٨٢
صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/١٢/٣١	-	٣ ٨٩٤ ١٠٧	٩٢ ٥٨٤	١١ ٠٦٠ ٣٦٣	١٥ ٠٤٧ ٠٥٤

* بالإشارة إلى الإيضاح رقم (٣٣-٣) ووفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٥٥ لسنة ٢٠٠٧ والذي يمنح الشركة ترخيص لإنشاء، تشغيل، صيانة وتسليم رصيف بحري متخصص بميناء دمياط بنظام B.O.T، يستخدم في شحن، تغريغ وتصدير المنتجات البتروكيمياوية في ضوء القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٦ وتعديله بالقانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٨، فترة ترخيص الرصيف البحري ٢٥ سنة من تاريخ الإنتاج أو انقضاء ٥ سنوات من استلام الموقع.

٦- أصول حق استخدام (بالصافي)

تتمثل قيمة أصول حق الاستخدام في القيمة الاجارية للمدة المتبقية من عقد الارض المستأجرة والمقام عليها المصنع بالمنطقة الحرة العامة بدمياط وبيانها كالتالي:

التكلفة	أراضي
الرصيد في ٢٠٢١/١/١	حنيه مصري
الاضافات	-
التكلفة في ٢٠٢١/١٢/٣١	١٠٣ ٦٣٨ ٩٩٤
مجمع الإستهلاك	١٠٣ ٦٣٨ ٩٩٤
مجمع الإستهلاك في ٢٠٢١/١/١	-
إستهلاك السنة	(١٠ ٩٠٧ ٦٠١)
مجمع الاستهلاك في ٢٠٢١/١٢/٣١	(١٠ ٩٠٧ ٦٠١)
صافي القيمة الدفترية	٩٢ ٧٣١ ٣٩٣

٧- المخزون

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	
حنيه مصري	حنيه مصري	مخزن الخامات
٤ ٥٩٤ ٦٩٨	٥ ١٧٦ ٤٣٣	مخزن قطع الغيار
٣٩٦ ٤٦٩ ٢٦٦	٣٦٣ ٦٤٠ ٤٧٢	مخزون المواد والمهمات المتنوعة
٢٣ ٩٦٧ ١٠٢	٢٣ ٥٤٩ ٥١٧	مخازن الوقود والزيوت
٩٤٦ ٣٨٠	٧٠٢ ٢٦٧	مخزون انتاج تحت التشغيل بالتكلفة
٦٠ ٩١٤ ٦٤٣	٤٦ ٨٥٥ ٢٩٨	مخزون انتاج تام بالتكلفة
٢١١ ٨٠٦ ٠٤٨	٩١ ٥٢٩ ٦٠٥	اعتمادات مستندية لشراء قطع غيار
٤٤ ٥٧٦ ٧١٣	٣٢ ٤٠٤ ١٣٤	الإجمالي
٧٤٣ ٢٧٤ ٨٥٠	٥٦٣ ٨٥٧ ٧٢٦	

٨- عملاء وأوراق قبض

٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	
حنيه مصري	حنيه مصري	عملاء
٤٠١ ٦١٧ ٢٩٥	١٩٥ ٧٥٦ ٩٩٢	أوراق قبض
-	٣ ٠٨٨ ٥٧٦	الإجمالي
٤٠١ ٦١٧ ٢٩٥	١٩٨ ٨٤٥ ٥٦٨	خسائر إئتمانية متوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
(٥ ٨٣٥ ٧٥٢)	-	الإجمالي
٣٩٥ ٧٨١ ٥٤٣	١٩٨ ٨٤٥ ٥٦٨	

وفيما يلي حركة الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على العملاء وأوراق القبض :

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
-	(٢ ٢٧٩ ٢٨٤)	الاثر التراكمي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
-	(٣ ٥٥٦ ٤٦٨)	الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العام
-	(٥ ٨٣٥ ٧٥٢)	الإجمالي
		٩- مدينون وأرصدة مدينة أخرى
٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٣ ٩١٨ ٤٨٩	٥ ٧٩٢ ٧٥٤	أقساط وسلف عاملين
١٠ ٣١٠ ١٩٩	١٠ ٣١٦ ٠٩٩	تأمينات لدى الغير
٣٠٢ ٤٠٨	-	فوائد مستحقة
١١ ٤٧٩ ٥٦٧	٣ ٢١٧ ١٦٩	مدينون متنوعون
٢٣٣ ٦٣٧ ٨٢١	١١٥ ٨٧٨ ٠٣٩	مصلحة الضرائب العامه
٢٣ ٥٥٧ ٣٣٠	٢٥ ٩٨٦ ٥٣٠	مصروفات مدفوعة مقدما
٢٣ ٣٦٣ ٣١٠	٢٦ ٦٣٢ ٧٧٩	غطاء خطابات ضمان
٣٠٦ ٥٦٩ ١٢٤	١٨٧ ٨٢٣ ٣٧٠	الإجمالي
-	(٢٠٩ ٠٧٩)	خسائر إئتمانية متوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
٣٠٦ ٥٦٩ ١٢٤	١٨٧ ٦١٤ ٢٩١	الرصيد

وفيما يلي حركة الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على المدينون والارصدة المدينة الاخرى:

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
-	(١٦٢ ٨٩٨)	الاثر التراكمي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
-	(٤٦ ١٨١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العام
-	(٢٠٩ ٠٧٩)	الصافي

١٠- المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

أ - بيان الأطراف ذات العلاقة:

مساهم رئيسي بنسبة ٣٠,٧٥%	- الشركة المصرية للبتروكيماويات "إيكم"
مساهم رئيسي بنسبة ٧,٦٢%	- الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "ايجاس"
مساهم رئيسي بنسبة ٥,٧٢%	- الشركة المصرية للغازات الطبيعية "جاسكو"
مساهم رئيسي بنسبة ٢.٩٧%	- شركة مصر للتأمين
	- شركة السويس لمشتقات الميثانول (السويس للخدمات البترولية " سويسك " سابقاً شركة منقسمة من الشركة (الشركة المنقسمة بالسويس)

ب- بيان المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

فيما يلي ملخص بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

إجمالي المعاملات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١	إجمالي المعاملات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١	طبيعة المعاملة	البيان
جنيه مصري ٢٠١ ٤٦٧	-	مقابل خدمات	- الشركة المصرية للبتروكيماويات " إيكم".
٥٧٤ ٥١٥ ٤٢٠	١ ٠٥٦ ٥٤٩ ١٤٤	توريد غاز	- الشركة المصرية للغازات الطبيعية " جاسكو".
١ ١٨٦ ٢٢١ ٣٦١	١ ٦٧٨ ٦١٤ ٠٨٧	توريد غاز	- الشركة القابضة للغاز "أي جاز"
١٤ ١٣٢ ٣٦٣	٩ ٨٣٧ ٣٤٢	خدمات تأمين	- شركة مصر للتأمين.
٢ ٦٣٨ ٨٦٠	٢ ٧٧٥ ٠٨٧	خدمات / سداد الشركة لمدفوعات نيابة عن الشركة المنقسمة بالسويس	- شركة السويس لمشتقات الميثانول (السويس للخدمات البترولية " سويسك " سابقاً (الشركة المنقسمة بالسويس)

- عقدت الشركة التابعة " الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية" جمعيتها العامة غير العادية في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٦ للتصويت على تفعيل اتفاقية بيع وتسويق المنتج مع شركة أجريوم، وامتنع مساهمي الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية عن التصويت لصالح تنشيط تلك الاتفاقية.

ج- وقد نتج عن هذه التعاملات الأرصدة التالية

المستحق من أطراف ذات علاقة

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
جنيه مصري ٣٧٢ ٢٢٤	جنيه مصري ١٣٨ ٢٠٣	شركة السويس لمشتقات الميثانول (السويس للخدمات البترولية " سويسك " سابقاً)
-	(٢ ١٢٠)	خسائر إئتمانية متوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
٣٧٢ ٢٢٤	١٣٦ ٠٨٣	الرصيد

- وفيما يلي حركة الخسائر الإئتمانية المتوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) علي أرصدة المستحق من أطراف علاقة:

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
-	(٥ ٧١١)	الاثر التراكمي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
-	٣ ٥٩١	رد خسائر إئتمانية خلال العام
<u>-</u>	<u>(٢ ١٢٠)</u>	الصافي

١١- النقدية وما في حكمها

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٢٧٣ ٤١٥ ٤١٥	٣ ٨٧١ ٩٢٢ ٠٤٢	بنوك حسابات جارية
١ ٧٧١ ٣٣٠ ٠٣٧	٥٣٩ ٨٦٠ ١٧٥	* ودائع لأجل وصناديق إستثمار
٢٥ ٨٨٤	-	شيكات تحت التحصيل
<u>٢ ٠٤٤ ٧٧١ ٣٣٦</u>	<u>٤ ٤١١ ٧٨٢ ٢١٧</u>	النقدية بالبنوك والصندوق في نهاية السنة المالية
-	(١٨ ٨٥٥ ٤٦٨)	خسائر إئتمانية متوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
<u>٢ ٠٤٤ ٧٧١ ٣٣٦</u>	<u>٤ ٣٩٢ ٩٢٦ ٧٤٩</u>	النقدية بالبنوك والصندوق في نهاية السنة المالية كما تظهر بقائمة المركز المالي
<u>(١٥٧ ٤٠٦ ٠٠٠)</u>	<u>(١٥٧ ١٦١ ٠٠٠)</u>	ودائع مجمدة
<u>١ ٨٨٧ ٣٦٥ ٣٣٦</u>	<u>٤ ٢٣٥ ٧٦٥ ٧٤٩</u>	النقدية وما في حكمها في نهاية السنة المالية

*تضمن الودائع لأجل مبلغ ١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي رصيد مجمد مقابل اصدار اعتماد مستندي من بنك مصر لصالح شركة أي جاس طبقا لاتفاقية بيع الغاز.

- يتضمن رصيد النقدية مبلغ ٢٦ ٧٢٩ ٥١٠ جنية مصري خاص بالعاملين ومستثمر بالبنوك لصالح العاملين طبقاً لقرار الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة في ٨ فبراير ٢٠٢١.

** كما هو مبين تفصيلا في إيضاح رقم (١٥) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فقد حصلت الشركة التابعة على تنازل من البنوك المقرضة عن البند الخاص بإستخدام كامل مبلغ فائض التدفقات النقدية لتعجيل سداد القرض وعلية أصبحت الشركة غير ملزمة بإحتساب فائض السداد المعجل السنوي وإحتجازه من النقدية المتاحة لديها.

- وفيما يلي حركة الخسائر الإئتمانية المتوقعة نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) علي أرصدة النقدية والبنوك

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
-	(١٢ ٣٢٧ ٢٥٨)	الاثر التراكمي لتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
-	(٦ ٥٢٨ ٢١٠)	خسائر إئتمانية خلال العام
<u>-</u>	<u>(١٨ ٨٥٥ ٤٦٨)</u>	الصافي

١٢- مخصصات

٢٠٢١/١٢/٣١	فروق عملة	إنتفي الغرض منة	المستخدم	المكون	٢٠٢١/٠١/٠١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٩٢.٠٩٨ ٢١٨	(١٦٨ ٤١٢)	(١٧٢.٠٨٥)	(٤٧ ١٩٣ ٥٩٢)	٢١ ٦٤٥.٠٣٢	١١٧ ٩٨٧ ٢٧٥	مخصص الالتزامات المتوقعة
<u>٩٢.٠٩٨ ٢١٨</u>	<u>(١٦٨ ٤١٢)</u>	<u>(١٧٢.٠٨٥)</u>	<u>(٤٧ ١٩٣ ٥٩٢)</u>	<u>٢١ ٦٤٥.٠٣٢</u>	<u>١١٧ ٩٨٧ ٢٧٥</u>	مخصص الالتزامات المتوقعة

لم يتم الإفصاح عن المعلومات المعتاد نشرها حول المخصصات وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) نظراً لان إدارة الشركة تري ان قيامها بذلك سوف يؤثر على نتائج المفاوضات مع الأطراف الاخرى.

١٣- موردين

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٢٨٨ ٢١٦ ١٩٥	٤٧٥ ٥٥٩ ٢٩١	* موردين
<u>٢٨٨ ٢١٦ ١٩٥</u>	<u>٤٧٥ ٥٥٩ ٢٩١</u>	

* يتضمن الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ١٤٩ مليون جنيه مصري مقابل مبلغ ٥٤ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. يتمثل في الرصيد للشركة المصرية للغازات الطبيعية "جاسكو" المساهم بنسبة ٥,٧٢% في رأس مال الشركة ومبلغ ١١,٧٣٣ مليون دولار أمريكي يتمثل في الرصيد للشركة المصرية للغازات الطبيعية "أي جاس" المساهم بنسبة ٧,٦٢% في رأس مال الشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقابل ٦,٠٥٩ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

١٤- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٧٩٤ ٥٤٠	٩١٤ ٥٥٦	ضريبة أرباح تجارية وصناعية والمهن الحرة
-	٧ ٨٢٩ ٥٤٧	ضريبة كسب عمل
٧ ٥٣٤ ١٣٣	١٦ ٥٤١ ٩٤٨	ضرائب القيمة المضافة
١٩ ١٣٧ ٤٠٤	١٩ ٦٤١ ١٧٧	تأمينات من الغير
٢٧ ٩٨٢ ٤١٤	٦٥ ٥٦١ ١٣٣	مصرفات مستحقة
٤ ٠٦٥ ٥٦١	٣ ٩٧٠ ٠٨٦	*دائنو توزيعات المساهمين
٩٣٧ ٧٠٥	٥ ١٢٩ ٨٣٥	دائنو توزيعات عاملين
٧ ١٠٢ ١٠٤	٦ ٩٩٨ ٩٥٢	مستحقات لصغار المساهمين عن مزاد بيع الأسهم
٢ ٢٩٣ ٩٩٣	٤٧٨ ٣٥٠	حسابات دائنة لذي شركات أخرى
٣ ٩٥٩ ٩٠٨	٢ ٣٩٠ ٥١٥	تأمينات إجتماعية مستحقة
١٩ ١٧٩ ٤٢٧	٢٦ ٥٢٢ ٩١٢	مساهمة الشركة التكافلية فى نظام التأمين الصحي
١٨ ٤٦٩ ٦٧٢	٤٣ ٨١١ ٨٨٨	مصرفات مستحقة
-	٢٦ ٧٢٩ ٥١٠	أرصدة دائنة (عاملين)
١١١ ٤٥٦ ٨٦١	٢٢٦ ٥٢٠ ٤٠٩	

١٥- عقد القرض المشترك

طلبت الشركة إدخال بعض التعديلات على أحكام وشروط عقد القرض المشترك وقد وافقت البنوك المقرضة على إبرام عقد التعديل الثاني بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٧.

التاريخ	١٥ ديسمبر ٢٠٠٩
تاريخ إعادة الجدولة	٢٩ أكتوبر ٢٠١٤
إعادة الجدولة الثانية	١٩ سبتمبر ٢٠١٧
قيمة القرض	<ul style="list-style-type: none"> الشريحة الأولى: تتمثل في مبلغ وقدره ٦٣٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي (ستمائة وثلاثون مليون دولار أمريكي). الشريحة الثانية: تتمثل في مبلغ وقدره ٢٣١٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مصري (اثنين مليار ثلاثمائة وعشرة مليون جنيه مصري).
الفائدة	<ul style="list-style-type: none"> للمسحوبات بالجنيه المصري: معدل إقراض البنك المركزي (الكوريدور) مضافا إليه هامش ربح سنوي. للمسحوبات بالدولار الأمريكي: معدل إقراض الليبور لسته أشهر مضافا إليه علاوة مخاطر سوقية مضافا إليه هامش ربح سنوي.

<ul style="list-style-type: none"> • يجب أن يتم سداد العائد في تواريخ سداد العائد طوال مدة القرض وذلك اعتباراً من نهاية فترة السماح بحيث يتفق تاريخ سداد العائد الأول مع أول تاريخ سداد. • يتم الإعفاء من عائد التأخير المحتسب المستحق على أقساط السداد المستحقة وواجبة الدفع قبل تاريخ توقيع التعديل الثاني والتي لم يتم دفعها في مواعيد استحقاقها المعنية. • حصلت الشركة خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢١ على تنازل عن البند الخاص باستخدام كامل مبلغ فائض التدفقات النقدية لتعجيل سداد رصيد القرض وعليه أصبحت الشركة غير ملزمة باحتساب فائض السداد المعجل السنوي أو احتجازه من النقدية المتاحة لديها. 	
<ul style="list-style-type: none"> • تقوم الشركة باستخدام كامل مبلغ فائض التدفقات النقدية لتعجيل سداد رصيد القرض يتم احتساب فائض التدفقات النقدية سنوياً على أساس القوائم المالية السنوية المدققة لمقتضى عن تلك السنة المالية خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ إصدارها. • يتم توزيع مبالغ تعجيل السداد فيما بين الشرائح بالنسبة والتناسب فيما بينها، ويتم استخدامها في تعجيل سداد أقساط السداد المتبقية من الشريحة المعنية بالترتيب العكسي لتواريخ السداد الخاصة. • يقصد بـ "التدفقات النقدية الحرة" (الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك - الضرائب المدفوعة +/- التغيير في رأس المال العامل - المصروفات الرأسمالية. • لا يجوز أن تتجاوز المصروفات الرأسمالية مبلغ ٥ مليون دولار. 	آلية التدفقات النقدية
<ul style="list-style-type: none"> • تقوم شركة مصر لإنتاج الأسمدة موبكو (الكفيل المتضامن) والمساهم الرئيسي في الشركة بنسبة ١٠٠٪ تقريباً بإصدار كفالة تضامنية لصالح وكيل الضمان نيابة عن البنوك المشاركة والذي بموجبه يتم تأمين كل الالتزامات المالية للشركة الناشئة من القرض. • وطبقاً لعقد الكفالة التضامنية فقد نصت على أن تتعهد موبكو (الكفيل المتضامن) تعهداً غير قابل للإلغاء بأن تساهم بنسبة ٣٣.٣٪ كحد أقصى من فائض التدفقات النقدية بإجمالي مبلغ ١٣٠ مليون دولار أمريكي لتغطية المبلغ المتبقي اللازم لإنشاء المشروع إلى جانب باقي نفقات المشروع وذلك ابتداء من الفترة المالية ٢٠٠٩ وحتى تاريخ انتهاء المشروع، وقد وافق مجلس إدارة شركة موبكو (الكفيل المتضامن) بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١١ والجمعية العامة العادية لشركة موبكو (الكفيل المتضامن) بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١١ على أن تكون طريقة احتساب الفوائد كما بالقرض المشترك طويل الأجل. ويتم سداد القيمة إلى شركة موبكو (الكفيل المتضامن) بعد الانتهاء من المشروع ومن إيرادات المشروع. • في ٢٦ يونيو ٢٠١٣، قررت الجمعية العامة الغير عادية زيادة نسبة المساهمة من ١٣٠ مليون دولار أمريكي إلى ٢٠٠ مليون دولار أمريكي وفي ٤ مايو ٢٠١٤ قررت الجمعية العامة الغير عادية زيادة نسبة المساهمة مجدد إلى ٢٧٥ مليون دولار أمريكي. • هذا وقد بلغ رصيد القرض والفوائد المستحقة عليه مبلغ ٥٢٥ ٠٩٨ ٢٣٦ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (مبلغ ٦٠٠ ٠٧٣ ٢٩٠ أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠). • بعد الحصول على الإعفاء عن البند الخاص بألية التدفقات النقدية المشاره إليه أعلاه قررت الجمعية العامة العادية المنعقدة في ١٩ ديسمبر ٢٠٢١ سداد أصل القرض والفائدة (الشريحة المصري) الممنوح من موبكو (الكفيل المتضامن) وعليه تم سداد كامل المبلغ. 	الضمانات

<ul style="list-style-type: none"> • في خلال ١٢ شهراً من تاريخ توقيع التعديل الثاني، صورة طبق الأصل من رخصة البيع الداخلي والتصدير الصادرة للشركة من هيئة التنمية الصناعية، بخصوص بيع الأمونيا واليوريا، يقبلها المستشار القانوني للبنوك. • يقوم بتحديث بيانات مقوماته المادية والمعنوية موضوع رهن المحل التجاري بإضافة كافة مقومات المادية والمعنوية الجديدة بحيث يقوم برهن كامل مقوماته المادية والمعنوية بموجبه في موعد أقصاه ٣ أشهر من تاريخ انتهاء المشروع أو تاريخ الوقف المحدث إيهما أقرب. 	التعهدات
<p>تلتزم الشركة بالحفاظ على النسب المالية التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • نسبة خدمة الدين لا تقل عن ١ خلال مدة القرض. • يتم اختبار معدل تغطية خدمة الدين على أساس صافي التدفقات النقدية المجمعة للشركة والكفيل المتضامن شركة مصر لإنتاج الأسمدة مويكو. 	التعهدات المالية
<p>طبقاً لعقد التعديل الثاني الموقع في ١٩ سبتمبر ٢٠١٧ يتم سداد القرض بنفس العملة التي تتم بها السحب أو الاستخدام من إيرادات الشركة بعد فترة السماح طبقاً للجدول التالي .</p>	سداد القرض

الشريحة ب جنيه مصري	الشريحة أ دولار أمريكي	تواريخ السداد
١١ ٥٥٠ . ٠٠٠	٢٢ . ٥٠ . ٠٠٠	٣٠ يونيو ٢٠١٧
١١ ٤٦٢ ٢٥٠	٢١ ٢٧٨ ٢٥٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٢٠٥ ٨٢٦ ١٩٨	٥١ . ٤٠ . ٤٤٢	٣٠ يونيو ٢٠١٨
١٨٧ ٣٠١ ٨٤٠	٤٦ ٥٩٩ ٩٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٢٠٨ ٣٢١ ٢٦٨	٦٣ ٥٧٤ . ٨٠	٣٠ يونيو ٢٠١٩
١٨٥ ٤٠٥ ٩٢٩	٥٥ ٣٠٩ ٤٥٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٢٧٠ . ٠١٨ ٤٥٣	٦٥ ٨٨٦ ٣١٨	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
٢٢١ ٤١٥ ١٣١	٥٤ ١٥٨ ٥٥٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
١ . ٠٠٨ ٦٦٨ ٩٣١	٤٩ ٥٢٠ ٣٩١	٣٠ يونيو ٢٠٢١
-	٣٩ ٧١٥ ٣٥٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
-	٨٠ ٤٣٣ ٦٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢٢
-	٨٠ ٤٣٣ ٦٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

- رصيد القرض المشترك بالصفى

المعادل بالجنيه المصري في ٢٠٢٠/١٢/٣١	المعادل بالجنيه المصري في ٢٠٢١/١٢/٣٠	الرصيد ٢٠٢٠/١٢/٣١	الرصيد ٢٠٢١/١٢/٣١	العملة	البيان
<u>الجزء المتداول</u>					
١ ٤٠٤ ٦٢٤ ١٥٢	٢ ٥٢٧ ٤١٩ ٨١٠	٨٩ ٢٣٥ ٧٤٤	١٦٠ ٨١٧ ٢٣٩	دولار	سحب من الشريحة أ
١ ٠٠٨ ٦٦٨ ٩٣٤	-	١ ٠٠٨ ٦٦٨ ٩٣١	-	جنيه	سحب من الشريحة ب
٢ ٤١٣ ٢٩٣ ٠٨٦	٢ ٥٢٧ ٤١٩ ٨١٠				
-	-			دولار	الفائدة المستحقة
٢ ٤١٣ ٢٩٣ ٠٨٦	٢ ٥٢٧ ٤١٩ ٨١٠				
يخصم:					
(٢٣ ٦٩١ ٠٢٠)	(٢٦ ٩٨٢ ٨١٥)		(١ ٧١٦ ٨٩٠)	دولار	تكلفة الحصول على القرض
٢ ٣٨٩ ٦٠٢ ٠٦٦	٢ ٥٠٠ ٤٣٦ ٩٩٥				صافي الجزء المتداول من القرض
<u>الجزء الغير متداول</u>					
٢ ٥٢٦ ٢٢٦ ٥٧١	-	-	-	دولار	سحب من الشريحة أ
-	-	-	-	جنيه	سحب من الشريحة ب
٢ ٥٢٦ ٢٢٦ ٥٧١	-				
يخصم:					
(٢٧ ٠٢٤ ٨٧٩)	-		-	دولار	تكلفة الحصول على القرض
٢ ٤٩٩ ٢٠١ ٦٩٢	-				صافي الجزء غير المتداول من القرض
٤ ٨٨٨ ٨٠٣ ٧٥٨	٢ ٥٠٠ ٤٣٦ ٩٩٥				<u>رصيد القرض</u>

- قامت الشركة بسحب كامل الرصيد الغير المستخدم في ٣٠ يونيو ٢٠١٥.
- نظرا لقيام شركة أجريوم باللجوء للتحكيم التجاري الدولي ضد الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية بشأن إنهاء عقد شراء الإنتاج و تسويقه و الذى يمثل أحد المستندات الجوهرية في عقد القرض و عليه قامت الشركة بالتواصل مع بنك مصر بصفته وكيل الضمان وتم موافاته برأى المستشار القانوني الخارجي المعين من قبل الشركة بمباشرة الدعوى التحكيمية المقامة من شركة أجريوم ضد الشركة و الذى انتهى رأيه القانوني إلى ان اتفاقية شراء الإنتاج و تسويقه لم تدخل حيز التنفيذ طبقاً لاتفاقية الاستحواذ و خاصة عدم اكتمال الرصيف البحري و تم إخطار البنوك بذلك.
- لم تتسلم الشركة أية إخطارات أو مراسلات من وكيل التسهيل بحالة إخلال، كما أن الشركة تقوم بسداد الأقساط المستحقة والفوائد في المواعيد المتفق عليها بجدول السداد.

١٦- رأس المال

أ- رأس المال المرخص به

- بلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ ٢٠٤٠ مليون جنيه مصري (ملياران وأربعون مليون جنيه مصري).
- قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة بجلستها المنعقدة في ٤ مايو ٢٠١٤ زيادة رأس المال المرخص ليصبح ٢٣٠٠ مليون جنيه مصري وتم التأشير بالسجل التجاري للشركة بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٥.

ب- رأس المال المصدر والمدفوع

بلغ رأس المال المصدر والمدفوع في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٢٢٩١ مليون جنيه مصري (ملياران ومائتان وواحد وتسعون مليون جنيه مصري) حيث بلغ رأس المال المصدر والمدفوع في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ١٩٩٢ مليون جنيه مصري (مليار وتسعمائة واثنان وتسعون مليون جنيه مصري)، وحيث بلغ رأس المال المدفوع في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ مبلغ ١٩٤٨ مليون جنيه مصري (مليار وتسعمائة وأربعة وثمانون مليون جنيه مصري) وتم استكمال باقي الأقساط المتأخرة خلال سنة ٢٠١١ ليتم استكمال رأس المال المصدر والمدفوع وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١١. حيث سبق أن تم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٠٩ بزيادة رأس مال الشركة نتيجة للاستحواذ على شركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى شركة مساهمة مصرية هذا وقد تم الاستحواذ بمبادلة الأسهم لمساهمي الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى بناء على التقييم المعد لهذا الغرض والذي أسفر عن قيمة عادلة لكلاً من الشركتين بواقع ١٢٦٦ مليون دولار أمريكي وعليه قررت الجمعية العامة غير العادية لشركة مصر لإنتاج الأسمدة مويكو بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠٠٨ زيادة رأس مال الشركة بنسبة ١٠٠% لصالح مساهمي شركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى والاستحواذ على الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إى إن بي سى وإثبات قيمة الاستثمار بالقيمة الاسمية للسهم بواقع ١٠ جنيه مصري/ للسهم.

قررت الجمعية العامة العادية للشركة بجلستها المنعقدة في ٤ مايو ٢٠١٤ زيادة رأس المال المصدر للشركة بمبلغ ٥٦٠ ٨٤٨ ٢٩٨ جنيه مصري عن طريق توزيع أسهم مجانية من خلال توزيعات أرباح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وبذلك يصبح رأس المال المصدر مبلغ ٣٢٠ ١٧٢ ٢٩١ ٢ جنيه مصري موزع على ٢٣٢ ١١٧ ٢٢٩ سهم بقيمة اسمية للسهم ١٠ جنيه مصري وتم التأشير بالسجل التجاري للشركة بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٥.

- بالإشارة إلى الإيضاح رقم (٢٩) فقد قامت الشركة بدعوة الجمعية العامة غير العادية في ٨ فبراير والتي أقرت تعديل بعض مواد النظام الأساسي أرقام (٤)، (٧)، (٢١)، (٢٥)، (٢٩)، (٤٦)، (٤٨)، (٥٥).

- ليصبح هيكل مساهمي الشركة كما يلي:

المساهمين	نسبة المساهمة	عدد الأسهم	القيمة
الشركة المصرية القابضة للبتر وكيمويات " إيكم"	٣٠.٧٥%	٧٠ ٤٦٣ ٢٠٥	٧٠٤ ٦٣٢ ٠٥٠
الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية " ايجاس"	٧.٦٢%	١٧ ٤٦٧ ٠٦٥	١٧٤ ٦٧٠ ٦٥٠
الشركة المصرية للغازات الطبيعية " جاسكو"	٥.٧٢%	١٣ ١٠٠ ٢٧٧	١٣١ ٠٠٢ ٧٧٠
بنك الاستثمار القومي	١٢.٨١%	٢٩ ٣٦٠ ١٨٩	٢٩٣ ٦٠١ ٨٩٠
شركة مصر للتأمين	١.١٥%	٢ ٦٢٩ ٨٥٦	٢٦ ٢٩٨ ٥٦٠
شركة مصر لتأمينات الحياة	٠.٩٩%	٢ ٢٧١ ٢٥٥	٢٢ ٧١٢ ٥٥٠
وزارة المالية	٢٦.٠٠%	٥٩ ٥٧٣ ٩٢٢	٥٩٥ ٧٣٩ ٢٢٠
الشركة العربية للاستثمارات البترولية "أبيكوروب"	٣.٠٣%	٦ ٩٥٠ ٢٨٣	٦٩ ٥٠٢ ٨٣٠
الاكتتاب العام	١١.٩٣%	٢٧ ٣٠١ ١٨٠	٢٧٣ ٠١١ ٨٠٠
	١٠٠%	٢٢٩ ١١٧ ٢٣٢	٢ ٢٩١ ١٧٢ ٣٢٠

ج - الاحتياطي العام

يتمثل البند في قيمة المحول للاحتياطي العام بقيمة ٣٥٢ ٣٨٣ ٧٤٢ جنيه مصري من إجمالي حقوق المساهمين طبقا لقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٦٥ س لسنة ٢٠١٣ الذي رخص بتأسيس الشركة المنقسمة بالسويس نتيجة انقسام شركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو".

١٧- مساهمات رأسمالية

بلغ رصيد المساهمات الرأسمالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ وقدره ٢٠٠ ٩٢٧ ٠٩١ جنيه مصري ويتمثل في قيمة الفرق بين القيمة الدفترية لحقوق ملكية الشركة التابعة " الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية " - شركة مساهمة مصرية" في تاريخ الاستحواذ والقيمة الدفترية المثبتة الناتجة عن زيادة رأس مال الشركة الأم بمبلغ ٩٩٦ مليون جنيه مصري والتي حصل عليها مساهمو الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية "الشركة التابعة" قبل الاستحواذ في ذلك التاريخ.

١٨ - التزامات عقود إبحار

بلغت القيمة الحالية لإجمالي الالتزامات الناتجة عن حقوق الاستخدام ما يلي:

جنيه مصري	
-	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١
١٠٣ ٦٣٨ ٩٩٤	الإضافات (إجمالي التزامات عقود التأجير المخصصة)
٤ ١٢٦ ٦٣٥	الفوائد على التزامات عقود التأجير
(١٣ ١٧٣ ٦٣٧)	المدفوعات خلال السنة
(٥٩ ٢٤٧)	فروق ترجمة
٩٤ ٥٣٢ ٧٤٥	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
٩ ٤٣٨ ١٨٨	إلتزامات متداولة
٨٥ ٠٩٤ ٥٥٧	إلتزامات غير متداولة
٩٤ ٥٣٢ ٧٤٥	

١٩- ضرائب الدخل

قائمة المركز المالي		ضريبة الدخل الجارية
٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	ضريبة الدخل الجارية
٣٥٠ ٠٨٣ ٤١٢	٤٧٨ ٤٢٨ ٨٣٠	فروق ضريبية (فروق إقرارات)
١٥ ٤٤٠ ٣٠٧	-	
٣٦٥ ٥٢٣ ٧١٩	٤٧٨ ٤٢٨ ٨٣٠	

٢٠- التزامات ضريبية مؤجلة

قائمة المركز المالي		
٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣ ٣٥٤ ٧٥٩ ٣٦٠	٣ ٤٢٨ ٠٨١ ٥٩٤	أصول ثابتة وأصول أخرى
٧٩٩ ١٦٥ ٨١٣	٣٥١ ١٢٨ ١٢٤	فروق ترجمة الأرصدة بالعملة الاجنبية
(٩٦٢ ٢٧٧ ٤٣٩)	(٨٢٨ ١٠٥ ١٣٥)	المستخدم من الخسائر الضريبية المرحلة
-	(٣ ١٦٢ ٢٤٧)	أصول ضريبية - مخصصات
-	(٤١٨ ٦٣٠)	عقود الايجار
<u>٣ ١٩١ ٦٤٧ ٧٣٥</u>	<u>٢ ٩٤٧ ٥٢٣ ٧٠٦</u>	

الأصول الضريبية الغير مثبتة

لم يتم إثبات كامل الأصول الضريبية المؤجلة والمتعلقة بالخسائر الضريبية المرحلة بالبند السابق الإشارة إليه وذلك نظرًا لعدم التأكد من تحقيق أرباح ضريبية مستقبلية كافية يمكن من خلالها الاستفادة من هذه الأصول وقد بلغت قيمة تلك الاصول الضريبية مبلغ ١٧,٤٢٥,٨٥٥ جنية مصري.

قائمة الارباح أو الخسائر

قائمة الارباح أو الخسائر		
٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٥٠ ٠٨٣ ٤١٢	٤٧٨ ٤٢٨ ٨٣٠	ضرائب الدخل الجارية
(٨٠ ٩٤٥ ٣٩٤)	١٣ ٥٢٣ ٣١٥	ضرائب الدخل الجارية
٢٦٤ ٠٠٠	٦ ٩٥٨ ٤٥٥	تسويات ضريبية (فروق إقرارات)
<u>٢٦٩ ٤٠٢ ٠١٨</u>	<u>٤٩٨ ٩١٠ ٦٠٠</u>	ضريبة أوعية مستقلة
		ضرائب الدخل الجارية
		ضرائب الدخل المؤجلة
١٩٠ ٦٤٠ ٧٧٧	٧٨ ١٦٣ ٦٣٤	الأصول الثابتة والأصول الأخرى
(٧٩ ٦٥٥ ٥١٦)	(٣١٢ ٩٧٨ ٨٨٥)	فروق ترجمة الارصدة بالعملة الاجنبية
(١٣٨ ٧٣٤ ٧٤٦)	١٣٠ ٩٦٤ ٦٨٩	المستخدم من الخسائر الضريبية المرحلة
(١ ٦٠٩ ٨٤٢)	(١ ٩٧٠ ٨٢٩)	أصول ضريبية- مخصصات
(٢٩ ٣٥٩ ٣٢٧)	(١٠٥ ٨٢١ ٣٩٠)	ضرائب الدخل المؤجلة
<u>٢٤٠ ٠٤٢ ٦٩١</u>	<u>٣٩٣ ٠٨٩ ٢٠٩</u>	ضرائب الدخل

٢١- مصروفات عمومية وإدارية

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>حذبه مصري</u>	<u>حذبه مصري</u>	
(١ ٩٢٩ ٦٢١)	(٢ ٩٥٠ ٨١٣)	مواد وكهرباء وماء
(٤٦ ٤٧١ ٦٨٢)	(٩٢ ٢٢١ ٩٠١)	أجور ومرتببات
(٦ ٠٦٦ ٠٤٥)	(٦ ٥٨٨ ٠٢٨)	إهلاك
(٤٨ ٥٧٢ ١٩٠)	(٧٢ ٣٤٣ ١١٧)	مصروفات أخرى
<u>(١٠٣ ٠٣٩ ٥٣٨)</u>	<u>(١٧٤ ١٠٣ ٨٥٩)</u>	

٢٢- صافي التكاليف / الإيرادات التمويلية

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>حذبه مصري</u>	<u>حذبه مصري</u>	<u>التكاليف التمويلية</u>
(٤٧٧ ٦٦٥ ١٣٠)	(١٩٩ ٨٧٩ ٥٦٥)	مصروفات تمويلية للقرض المشترك
(٢٧ ٦٨٧ ٥٧٧)	(٢٣ ٦٣٥ ٦٤٥)	استهلاك تكلفة الحصول على القرض المشترك
-	(٤ ١٢٤ ٥٨٠)	فوائد إلتزامات عقود ايجار
(٣٨ ٨٨٩ ٣٥٥)	(٢٩ ٩٥٤ ٠٠٩)	دمغات واتعاب بنكية أخرى
<u>(٥٤٤ ٢٤٢ ٠٦٢)</u>	<u>(٢٥٧ ٥٩٣ ٧٩٩)</u>	<u>إجمالي الفوائد المدينة</u>
(٢٠ ٤٩٢ ٧٤٦)	(٨ ٣٦٣ ٩٦٦)	فروق ترجمة الارصدة بالعملات الأجنبية
<u>(٥٦٤ ٧٣٤ ٨٠٨)</u>	<u>(٢٦٥ ٩٥٧ ٧٦٥)</u>	<u>إجمالي التكاليف التمويلية</u>
		<u>الإيرادات التمويلية</u>
١٤٩ ٢٦٧ ٩٣٦	١٩٢ ٦٠٠ ٦١١	فوائد دائنة
<u>١٤٩ ٢٦٧ ٩٣٦</u>	<u>١٩٢ ٦٠٠ ٦١١</u>	<u>إجمالي الإيرادات التمويلية</u>
<u>(٤١٥ ٤٦٦ ٨٧٢)</u>	<u>(٧٣ ٣٥٧ ١٥٤)</u>	<u>صافي التكاليف التمويلية</u>

٢٣- القيمة العادلة للأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للمجموعة في الأصول المالية (أرصدة النقدية وما في حكمها، الأرصدة المستحقة من الأطراف ذات علاقة، الموردين، البنود ذات الطبيعة النقدية في بند المدينون والأرصدة المدينة الأخرى)، بالإضافة إلي الإلتزامات المالية (القرض قصير الأجل، الأرصدة المستحقة لأطراف ذات علاقة، والبنود ذات الطبيعة النقدية في الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى). وطبقا لأسس التقييم المتبعة في تقييم أصول واللتزامات المجموعة فأن القيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية تمثل تقديرا معقولا لقيمتها العادلة.

أ- خطر سعر الفائدة

يتمثل خطر سعر الفائدة في التقلبات في معدلات الفائدة والتي بدورها تؤثر في الأصول واللتزامات النقدية المرتبطة بها.

ب- خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذا تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية، وفيما يلي بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كالتالي:-

المبلغ بالملنون فائض / (عجز)	العملات الأجنبية
(٦٤,٩)	جنية مصري
٢٥٤,٦٥	دولار
٠,٠٦	يورو

ج- خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم ويعتبر هذا الخطر محدوداً لأن معظم عملاء المجموعة هم عملاء تصدير ذوي السمعة الجيدة ويتم البيع لهم مقابل اعتمادات مستنديه، وجهات حكومية.

٢٤- الارتباطات الرأسمالية للشركة الأم

تتمثل الارتباطات الرأسمالية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ فيما يلي:

الارتباطات	بالألف	العملة
١- مشروعات	٢ ٤٥٥	جنيه مصري
٢- اخرى	١ ٣٨٨	جنيه مصري
	٦٣	يورو
	١٢٥	دولار أمريكي
	٢٨	جنيه إستيرليني

٢٥- الالتزامات المحتملة

البيان	العملة	قيمة الالتزام	قيمة الغطاء
خطابات الضمان والاعتمادات المستندية	جنيه مصري دولار	٢ ٧٧٠ ٠٠٠ ١ ٥٣٣ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ١ ٤٨٣ ٠٠٠

٢٦- نصيب السهم الأساسي والمخفض من الربح

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٢ ٤٨٧ ٨٦٣ ٧٠٦	٤ ٧٩٠ ٤٣٦ ٥٩٨	صافي ربح السنة بعد الضرائب
(٢٨٠ ٧١٦ ٠١٦)	-	نصيب العاملين في الأرباح
(٦ ٨٤٩ ٢٦١)	-	توزيعات أرباح مجلس الإدارة
<u>٢ ٢٠٠ ٢٩٨ ٤٢٩</u>	<u>٤ ٧٩٠ ٤٣٦ ٥٩٨</u>	
<u>٢٢٩ ١١٧ ٢٣٢</u>	<u>٢٢٩ ١١٧ ٢٣٢</u>	عدد الأسهم المصدرة
<u>٩,٦٠</u>	<u>٢٠,٩١</u>	نصيب السهم الأساسي والمخفض من الربح

- لم يتم تأثير نصيب السهم الأساسي من الربح عن عام ٢٠٢١ بنصيب العاملين ومجلس الإدارة من توزيعات الأرباح حيث لم يتم اعتماد التوزيعات المقترحة .
- تم تأثير نصيب السهم الأساسي من الربح عن عام ٢٠٢٠ بنصيب العاملين ومجلس الإدارة من توزيعات الأرباح المعتمدة من الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢١.

٢٧- الموقف الضريبي

٢٧-١ شركة مصر لإنتاج الأسمدة

أولاً: الضريبة علي أرباح الاسخاص الاعتبارية

تأسست شركة مصر لإنتاج الاسمده(موبكو) شركة مساهمة مصرية وفقاً لاحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، تم قيد الشركة بالسجل التجاري تحت رقم ٣٣٣٠٠ السويس صادر بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٦ ورقم تسجيلها الضريبي ٢٠٥/٠٢٢/٧٩٠ وتحاسب بالمركز الضريبي لكبار الممولين .

موقف الشركة من الاعفاء الضريبي وفقاً للمادة الثالثة من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

- تم تحديد بداية نشاط الشركة في ٢٠٠٧/١١/٧ (قبل مرور ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥) وذلك بناء على خطاب الهيئة العامة للاستثمار الصادر في ٢٠١٠/٢/٢٢.
- في ٢٠١٠/١٠/٢١ تقدمت الشركة إلى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بطلب الحصول على شهادة التمتع بالإعفاء الضريبي التي تستحقها وفقاً للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المادة الثالثة.
- تلقت الشركة رداً من رئيس قطاع الاستثمار بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة برفض طلب الشركة في التمتع بالإعفاء الضريبي الخمسي.
- قامت الشركة باستفاد جميع طرق الطعن علي قرار الهيئة العامه للاستثمار و المناطق الحرة و انتهى الامر الي صدور قرار من اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار بمقر وزارة الاستثمار بتاريخ ٢٠١٦/١١/٣ برفض طلب الشركة باحقيتها في التمتع بالإعفاءات الضريبية المقررة قانوناً.

- وعلية قد قامت الشركة برفع الدعوى القضائية رقم ٢٨٩٠٦ لسنة ٧١ ق وذلك للمطالبة باحقية الشركة بالتمتع بالإعفاء الضريبي المقرر قانوناً وفقاً للمادة الثالثة من احكام قانون الضريبة على الدخل لرقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.
 - لم تعترف الشركة بوجود إثبات ضرائب دخل عن تلك السنوات.
 - وأمام مصلحة الضرائب قامت الشركة بالمطالبة بحقوقها بالتمتع بالإعفاء الضريبي خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ بدء الانتاج (السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢) أثناء فحص تلك السنوات أيدت المأمورية قرار الهيئة العامة للاستثمار بعدم أحقية الشركة في التمتع بالإعفاء الضريبي وأحالت الخلاف الى اللجان الداخلية والمتخصصة وصولاً للجان الطعن.
 - في ٢٠١٨/٧/١٦ صدر قرار لجنة الطعن عن السنوات ٢٠١١ و٢٠١٢ برفض طلب الشركة بالتمتع بالإعفاء الضريبي عن تلك السنوات والربط وتم مطالبة الشركة بسداد الضريبة.
 - وعلية قامت الادارة القانونية بالشركة برفع الدعوى القضائية رقم ٥٨٤١٥ لسنة ٧٢ قضائية على قرار اللجنة عن السنوات ٢٠١١ و٢٠١٢.
 - في ٢٠١٨/١١/٢٤ صدر قرار لجنة الطعن عن السنوات ٢٠٠٩ و٢٠١٠ برفض طلب الشركة بالتمتع بالإعفاء الضريبي عن تلك السنوات.
 - قامت الشركة برفع الدعوى القضائية رقم ١٣٢٥٠ لسنة ٧٣ قضائية على قرار اللجنة عن السنوات ٢٠٠٩/٢٠١٠.
- السنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٨:**
- تم الفحص والربط والسداد.
- السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٠:**
- تم الانتهاء من فحص تلك السنوات وأخطرت الشركة بنموذج ١٩ ضريبة شركات أموال وتم الطعن عليه في المواعيد القانونية وتم عمل لجنة داخلية بالمأمورية باتفاق جزئي على بعض البنود وتم احواله الخلاف الى اللجان المتخصصة والتي ايدت رأي المأمورية ثم الي لجنة الطعن،
 - لجنة الطعن تأييد قرار المأمورية في خضوع نشاط الشركة للضريبة عن السنوات ٢٠٠٩/٢٠١٠ ورفض طلب الشركة بالتمتع بالإعفاء الضريبي عن تلك السنوات.
 - قامت الشركة برفع الدعوى القضائية رقم ١٣٢٥٠ لسنة ٧٣ قضائية على قرار اللجنة عن السنوات ٢٠٠٩/٢٠١٠.
 - قامت الشركة بسداد أصل الدين لوقف إحتساب غرامات التأخير ولم يتم سداد غرامات التأخير.
 - في ١٦ أغسطس ٢٠٢٠ صدر القانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ (قانون التجاوز عن مقابل التأخير) والذي جاء بالفقرة الأخيرة من المادة الأولى منة " كما يتجاوز عن مقابل التأخير الذي لم يسدده الممول إذا كان قد قام بسداد أصل دين الضريبة أو تالاسم المستحق كاملاً قبل تاريخ العمل بهذا القانون "
 - وعلية تقدمت الشركة بطلب لمصلحة الضرائب المصرية بتاريخ ١٥ أكتوبر بالتجاوز عن مقابل المستحق عن ضريبة عام ٢٠١٠ السابق سدادها قبل تاريخ العمل بالقانون المشار إليه والذي يبلغ ٩٦,٣ مليون جنية قد قامت المصلحة بالتجاوز عن مقابل التأخير وفقاً للتسوية الواردة منها بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٠ مما يؤدي إلى تخفيض مصروف الضريبة بمبلغ ٩٦,٣ مليون جنية.

السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٢.

تم الانتهاء من فحص تلك السنوات واخطرت الشركة بنموذج ١٩ ضريبة شركات أموال وتم الطعن عليه في المواعيد القانونية وتم عمل لجنة داخلية بالمأمورية باتفاق جزئي على بعض البنود و تم احواله للخلاف الي اللجان المتخصصة و التي ايدت راي الماموريه ثم احيل الخلاف إلي لجنة الطعن.

قامت الادارة القانونية بالشركة برفع الدعوي القضائية رقم ٥٨٤١٥ لسنة ٧٢ قضائية على قرار لجنة الطعن.

قامت المأمورية بمطالبة الشركة بأصل الدين وغرامات التأخير والغرامات الإضافية الناتجة عن تطبيق احكام المادة ٨٧ مكرر من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

وبمناسبه صدور القانون ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ قامت الشركة بسداد أصل الدين والغرامات الإضافية (مادة ٨٧ مكرر) واستفادت بالتجاوز عن مقابل التأخير والذي حقق وفرا ضريبيا للشركة بمبلغ ١٩٤ مليون جنيه مصري وتم انتهاء الخلاف.

وقامت بالطعن المباشر امام الامانه الفنيه للجان الطعن بالقاهره على اجراء المأمورية بتطبيق أحكام المادة (٨٧ مكرر) من ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وبتاريخ ٢٠١٩/٦/١٧ أصدرت اللجنة قرارها والذي جاء مثبتاً حق الشركة في عدم تطبيق نص المادة بأثر رجعي مما ترتب عليه احقية الشركة في الضريبة التي سبق سدادها من قبل والتي تبلغ ١٥.٧ مليون جنية تم تسويتها مع مصلحة الضرائب.

السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٤.

تم الانتهاء من فحص تلك السنوات واخطرت الشركة بنموذج ١٩ ضريبة شركات الأموال وتم الطعن عليها في المواعيد القانونية وقد تم عمل لجنة داخلية بالمأمورية وتم الاتفاق واعتماد اوعية اللجنة وسداد كافة الفروق وانهاء الخلاف.

السنوات ٢٠١٥/٢٠١٨

تم الانتهاء من فحص تلك السنوات وأخطرت الشركة بنموذج ١٩ ضريبة شركات الاموال بتاريخ ٢٠٢١/٠١/١١، وأسفر الفحص عن وجود فروق ضريبية عن السنوات الاربع تقدر بمبلغ ١٥.٤ مليون جنية مصري ما يعادل بنسبة ١.٢٪ من قيمة الضريبة المستحقة وفقا لقرارات الشركة.

وقد وافقت الشركة على نتيجة الفحص مباشرة وقامت بسداد فروق الضريبة المستحقة.

السنة المالية ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

تم تقديم الإقرار الضريبي للشركة وفقاً لاحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته في المواعيد القانونية وقد تم سداد الضريبة عن طريق الهيئة المصرية العامة للبتترول.

ثانياً: ضريبة كسب العمل

السنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠١٤:

تم الفحص والربط و السداد.

الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٠:

الشركة منتظمة في استقطاع الضريبة وتوريدها بشكل منتظم في المواعيد القانونية.

الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١:

الشركة منتظمة في استقطاع الضريبة وتوريدها بشكل منتظم في المواعيد القانونية.

الشركة منتظمة في تطبيق احكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحة التنفيذ وكذا القانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.

ثالثاً: ضريبة الدمغة

السنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠١٣:

تم الفحص والربط والسداد.

السنوات من ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٠:

جاري الاعداد للفحص الضريبي عن تلك السنوات.

رابعاً: ضريبة المبيعات والقيمة المضافة

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٨:

تم فحص الشركة وسداد فروق الفحص والضريبة الاضافية المستحقة.

السنوات من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١

الشركة منتظمة في تطبيق احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وتقديم إقرارات الضريبة على القيمة المضافة الشهرية في المواعيد القانونية.

خامساً: الضريبة العقارية

مع خضوع المنشآت الصناعية للضريبة العقارية اعتباراً من ٢٠١٣/٧/١.

- تم استلام مخاطبة مأمورية ضرائب كفر البطيخ العقارية بتمكينهم من اجراء معاينة لمنشآت الشركة الصناعية

- تم حضور اللجنة وتم اجراء المعاينة في ظل توضيح ووصف كامل للمنشآت.

- قامت الشركة بسداد الضريبة عن السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠٢١.

٢٧-٢ الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية (الشركة التابعة)

وفقاً لنص المادة رقم (٣٥)، من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وجوافز الاستثمار والمادة رقم (٤٨) من لائحته التنفيذية فان الشركة لا تخضع لأحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية فيما عدا ما جاء بقانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بالتزام الشركة بأحكام خصم وتوريد ضرائب كسب العمل وكذا أحكام الخصم الضريبية من الغير.

الشركة تخضع لرسم سنوي مقداره ١ % من تكلفة ما استحدث في السلعة من تصنيع وذلك عند خروج السلعة من المنطقة الحرة. يكون هذا الرسم مستحقاً في التاريخ الذي تغادر فيه المنتجات المنطقة الحرة. طبقاً لقانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨، فإنه تم إنهاء ترخيص المناطق الحرة الخاصة بالشركة بداية من ٥ مايو ٢٠٠٨، وعليه تكون الشركة خاضعة لضرائب الشركات بداية من ٥ مايو ٢٠٠٨.

غير أن القانون ١١٤ لعام ٢٠٠٨ نص على أنه إذا كان المشروع، حاله الشركة، تحت التأسيس ولم يستكمل استيراد المعدات وآلات والأجهزة وخطوط الإنتاج وأجزائها وقطع غيارها اللازمة لبدء نشاطه فيعني ما يستورد منها من الضرائب والرسوم الجمركية وضريبة المبيعات مما يكون لازماً لبدء النشاط وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أو حتى بدء النشاط أيهما أقرب.

بتاريخ ٤ يونيو صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من الفترة الضريبية الحالية بنسبة (٥٪) على ما يجاوز مليون جنيه من وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو أرباح الأشخاص الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل ويتم ربطها وتحصيلها وفقاً لتلك الأحكام، ويُعمل بهذا القانون اعتباراً من ٥ يونيو ٢٠١٤.

أولاً: الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تأسست الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية (ENPC) شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار، تم قيد الشركة بالسجل التجاري تحت رقم ١٧٩٦٨ بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٥ ورقم تسجيلها الضريبي ٢٣٧/٤٥٦/٠٣٦ وتحاسب بالمركز الضريبي لكبار الممولين.
- طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بتاريخ ٥ مايو ٢٠٠٨ تم إنهاء جميع تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة الخاصة في مجال صناعه الأسمدة و عليه و من هذا التاريخ اصبت الشركة لا تتمتع بأحكام المناطق الحرة الخاصة.

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٢:

تم الفحص والربط والسداد.

السنوات ٢٠١٣/٢٠١٤

تم إخطار الشركة بنموذج ١٩ ضريبة شركات الاموال على أسس تقديرية وقامت الشركة بالطعن عليه في المواعيد القانونية وجاري التجهيز لا عاده الفحص علي أسس فعلية.

عام ٢٠١٥

طلبت مصلحة الضرائب بفحص الشركة عن السنة المالية ٢٠١٥ و عليه قامت الشركة بتحضير جميع المستندات المطلوبة من مصلحة الضرائب ولم تبدأ مصلحة الضرائب الفحص ولم تستلم الشركة أي نماذج ضريبية حتى تاريخه.

السنوات ٢٠١٦/٢٠٢٠

تم تقديم الإقرار الضريبي للشركة وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته في المواعيد القانونية ولم ترد أي نماذج ضريبية عن هذه السنوات.

ثانياً: ضريبة كسب العمل

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٦:

تم الفحص والربط والسداد.

السنوات من ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١

الشركة منتظمة في استقطاع الضريبة وتوريدها بشكل منتظم في المواعيد القانونية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية والقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ ولم يتم الفحص الضريبي حتى تاريخه.

ثالثاً: ضريبة المبيعات والقيمة المضافة

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٥:

تم فحص الشركة وسداد فروق الفحص المستحقة.

الفترة من ٢٠١٦/١ وحتى ٢٠١٧/١٢:

تم فحص الشركة عن هذه الفترة سابق الإشارة ونتج عن عدم توفير الشركة بعض رسائل التصدير (نموذج رقم ١٣ تصدير) صدور نموذج ١٥ ض.ق.م باستحقاق ضريبة بواقع ٤٨ مليون جنيه مصري وتم تسوية الفروق من الرصيد الدائن وقامت الشركة بسداد باقي فروق الفحص بمبلغ ٢٦.٦ مليون جنيه مصري،

قامت الشركة بالطعن على نموذج ١٥ ض.ق.م وتم احاله الخلاف الي اللجنة الداخلية، قامت الشركة بتوفير المستندات سابق الإشارة اليها ولم تستلم الشركة أي نماذج ضريبة بنتيجة اللجنة الداخلية حتى تاريخه.

الفترة من ٢٠١٨/١ وحتى ٢٠٢١/١٢:

الشركة منتظمة في تطبيق أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ وتقديم إقرارات الضريبة على القيمة المضافة الشهرية في المواعيد القانونية ولم يتم فحص الشركة حتى تاريخه.

رابعاً: ضريبة الدمغة**السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٥:**

تم الفحص والربط والسداد.

السنوات من ٢٠١٦/١/١ وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١:

لم يتم فحص الشركة حتى تاريخه.

خامساً: ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة.

الشركة منتظمة في تطبيق احكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة.

نزاعات الشركة الأم

٢٧-٣ أقامت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز تنمية وتعمير دمياط الجديدة الدعوى رقم ٤٨٦ لسنة ٢٠١٢ مدني كلى كفر سعد ضد كل من الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات (إيكم) كمدعى عليه أول والشركة كمدعى عليه ثاني والتي يطالب فيها المدعين بإلزام المدعى عليه الثاني (الشركة) بدفع قيمة مقابل الانتفاع عن مساحة أرض

٦٠٨ ٣٢٤ م ٢ شرق القناة الملاحية والتي تخص الشركة التابعة" الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية إي إن بي سي" بمبلغ ١٥٧ مليون جنيه بالإضافة إلى الفوائد والتعويض وذلك قيمة مقابل الانتفاع لمساحة الأرض المذكورة على اعتبار ان سعر المتر (٦ جنيهات / المتر/ الشهر) وهو ما يخالف المعمول به وهو (٦ جنيهات / المتر /السنة) وترى إدارة الشركة عدم أحقية هيئة المجتمعات العمرانية بالمطالبة بتلك القيم. بتاريخ ٢٠١٥/٢/١ وقعت الشركة مذكرة تفاهم مع وزارة الدفاع بمقتضاها تم الاتفاق على الآتي:

- توافق الشركة على إنهاء النزاع القائم مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة مع استلام الهيئة لقطعة الأرض وسداد الشركة التابعة لمقابل الإيجار المستحق عليها.

- قيام وزارة النقل / هيئة ميناء دمياط بتوفير موقع بديل لأرض الرصيف البحري مع استصدار ضمان من السلطات المختصة بتجديد جميع الموافقات اللازمة والترخيص من الجهات المعنية للموقع الجديد وتجديد ترخيص رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٥٥) لسنة ٢٠٠٧ للموقع الجديد وكذلك توفير مساحة مناسبة خلف الرصيف البحري للتخزين وتوفير ممر خدمات بين الرصيف البحري والمصنع.

- تعويض الشركة التابعة عن قطعة أرض المملوكة لها عن طريق منحها قطعة أرض بديلة.

- تعويض الشركة التابعة عن الخسائر والتكاليف التي تحملتها والمرتبطة على إخلاء المواقع.

- وفيما يخض دعوى المطالبة المقامة من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ضد الشركة فقد تأجلت لجلسة خبير في ٢٠١٦/٠٣/١٤ وتم تأجيلها لجلسة ٢٨ مارس ٢٠١٦ للمناقشة وحضور المستشار القانوني لأثبات طلب اصيل لإخراج موبكو من الدعوى وإدخال الشركة التابعة لشركة أي ان بي سي لأنها صاحبة الصفة في الدعوى وتم تقديم مذكرة بدفاع الشركة وحفاظة مستندات وطلب هيئة المجتمعات العمرانية اجل الرد على المذكرة وبجلسة ٣ ابريل ٢٠١٦ تم حضور المناقشة والتأكيد على ما تم ابداءه من طلبات بجلسة ٢٨ مارس ٢٠١٦ وتم الانتهاء من المناقشة وجاري اعداد التقرير من مكتب الخبراء لعرضة على المحكمة والدعوى مؤجلة بالمحكمة لجلسة ٢٦ مايو ٢٠١٦ للتقرير.
 - بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠١٦ ورد للمحكمة تقرير الخبير المنتدب لنظر الدعوى وتأجلت الدعوى للإعلان بورود التقرير.
 - تم التصريح للشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية ENPC بالتدخل في الدعوى وتم التأجيل لجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٦.
 - تم تأجيل الدعوى بجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٦ لجلسة ٥ يناير ٢٠١٧ للاطلاع على التقرير والمستندات وصرحت المحكمة للشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية ENPC باستخراج المراسلات بين جهاز التعمير والشركة القابضة للبتروكيماويات.
 - بتاريخ ٣١ /١٠/ ٢٠١٩ صدر حكم بإلزام الشركة بدفع مبلغ ثمانية وثلاثون مليون وسبعة آلاف جنيهاً وتم الإستئناف على الحكم وتم تحديد جلسة يوم ٢٠٢٠/٠٢/١٧ للنظر في الاستئناف علي الحكم الصادر.
 - بتاريخ ٢٠/٢/٢٠٢١ صدر حكم بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد حكم أول درجة - ويبقي لجهاز التعمير الطعن بالنقض خلال ٦٠ يوم من تاريخ صدور الحكم.
 - قامت شركتي موبكو والمصرية للمنتجات النيتروجينية بالطعن علي الحكم أمام محكمة الاستئناف وكذا طعن جهاز تعمير مدينة دمياط علي نفس ذات الحكم وبجلسة ٢ فبراير ٢٠٢١ قضت المحكمة الاستئنافية برفض الإستئنافين وتأييد الحكم المستأنف دون الاخلال بحق الشركة في الطعن خلال علي الحكم أمام محكمة النقض خلال المواعيد القانونية.
 - وقامت الشركة بالطعن بالنقض والذي لا يوقف تنفيذ الحكم ولم يحدد جلسة للنظر بالطعن حتى تاريخه
 - في يناير ٢٠٢٢ قامت الشركة بسداد المبلغ.
- ٢٧-٤ وردت الى الشركة مطالبة شركة بتروتريد بمبلغ ٤مليون جنية تتمثل في فوائد تأخير عن سداد فواتير الغاز وتري الشركة ومستشارها القانوني عدم أحقية شركة بتروتريد في المطالبة بفوائد التأخير طبقاً لعقد توريد الغاز.

٢٨- أهم الأحداث الجوهرية

٢٨-١ أهم الأحداث الجوهرية للشركة الأم

قامت اللجنة الوزارية لتسوية منازعات عقود الاستثمار بالموافقة على إبرام اتفاقيتي التسوية وشراء الأسهم لإنهاء النزاع القائم بين شركة أجريوم سابقاً "نيوترن حالياً" وجمهورية مصر العربية والشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية المملوكة لشركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو".

كانت شركة مصر لإنتاج الأسمدة - موبكو، تلقت خطاباً من رئيس الأمانة الفنية للجنة تسوية منازعات عقود الاستثمار يفيد اعتماد قرار مجلس الوزراء، قرار اللجنة الوزارية بالموافقة على إبرام اتفاقيتي التسوية وشراء الأسهم لإنهاء النزاع القائم بين شركة نيوترن (أجريوم سابقاً)، وجمهورية مصر العربية، والشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية المملوكة لشركة موبكو.

وقد تضمنت اتفاقيه التسوية وشراء الأسهم تضمنتا نقل ملكية كامل الأسهم الخاصة بشركة أجريوم في شركة موبكو والبالغ عددهم ٥٩.٦٧ مليون سهم إلى وزارة المالية، بموجب سعر تفاوضي تم الاتفاق عليه بين الأطراف. وبموجب اتفاق التسوية قامت شركة أجريوم بالتنازل عن الدعاوى التحكيمية المقامة ضد مصر والشركات ذات الصلة وجدير بالذكر ان اتفاقيتي التسوية وشراء الأسهم لم ينتج عنهما أي التزام مالي على شركة موبكو، أو الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية، وليس لها أي تأثير على النشاط التشغيلي والتمويلي لأي من الشركتين.

٢-٢٨ أهم الأحداث الجوهرية للشركة التابعة

- تم الإنتهاء من استصدار التصاريح الهندسية والرخص للرصيف البحري، مشروعات تغذية الأمونيا وتخزين اليوريا، وأيضا تم الحصول على تصاريح وزارة البيئة والطيران المدني. ومازالت ENPC تنتظر رد وزارة الدفاع.
- تم التوصل إلى اتفاق تأجير جديد مع هيئة ميناء دمياط بشأن ترخيص الموقع الجديد للرصيف البحري وجرى الإنتهاء من توقيع العقد تمهيداً لإصدار الترخيص من مجلس الوزراء.
- إنه في ١٩ مارس ٢٠١٨، وخلال اجتماع مجلس إدارة ENPC رقم ١١٤، وافق المجلس بالأغلبية على ما أنتهت إليه المذكرة المعروضة مع العرض على الجمعية العامة العادية للشركة.
- بتاريخ في ٢٠ مارس ٢٠١٨، في اجتماع الجمعية العمومية لشركة ENPC في ضوء ما قام به السيد المهندس/ رئيس الجمعية من سرد لأحداث ما تم بشأن الرصيف البحري فقد وافقت الجمعية بالإجماع على تفويض السيد المهندس/ إبراهيم عبد السلام - رئيس مجلس إدارة شركة ENPC المملوكة لشركة موبكو بنسبة (٩٩.٩٩٩٩٦٪) في التوقيع على عقد الترخيص للموقع الجديد مع هيئة ميناء دمياط وإتخاذ كافة ما يلزم من إجراءات نحو استلام الأرض محل الموقع الجديد وكذا تسليم الموقع القديم وإتخاذ أي اجراءات نحو انهاء كافة الإجراءات المالية للترخيص القديم بالاتفاق وديا أو أحكام قضائية أو صدور أي قرارات سيادية.
- بتاريخ في ٢٧ يونيو ٢٠١٨ و خلال إجتماع مجلس إدارة ENPC رقم ١١٥ وافق المجلس بالإجماع على تفويض السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية ENPC أو العضو المنتدب (مجمعين أو منفردين) بصفتها في" : (ترتيب و توثيق وشهر وتسجيل رهن محل تجارى على كافة المقومات المادية والمعنوية المملوكة للشركة لصالح وكيل الضمان ممثلاً عن البنوك الممولة لهذا التمويل و تكميلة والتوقيع على كافة عقود التعديل وإصدار توكيل رسمى لإتخاذ و إجراءات توثيق و شهر هذا الرهن لصالح وكيل الضمان كما فوض المجلس السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب (مجمعين أو منفردين) بصفتها بالحق فى إجراء الرهون نيابة عن الشركة لصالح البنوك وله حق توكيل الغير وتوكيل بنك مصر في كل أو بعض ما ذكر ، وكذا الحق فى تمثيل الشركة فى التوقيع على إتخاذ كافة الإجراءات و التصرفات اللازمة امام كافة الجهات الحكومية و الغير حكومية على سبيل المثال لا الحصر مكاتب الشهر العقارى و التوثيق و مكاتب السجل التجارى لإصدار التوكيل و توثيقه والتوقيع على عقد الإقتراض والرهن للنفس أو للغير وشهر رهن المحل التجارى المذكور وتحديث قائمة و بيانات الاصول موضوع رهن المحل التجارى من وقت لآخر) ولهما الحق فى توكيل الغير فى كل أو بعض ما ذكر.
- إنه فى ٢٧ يونيو ٢٠١٨ وخلال إجتماع مجلس إدارة ENPC رقم ١١٥ تم إلغاء تعاقد شركة ENPC مع بعض الموردين الخارجين لتوريد خدمات يمكن الإستغناء عنها أو تقديمها من خلال إدارات شركة موبكو بدون مقابل وذلك تماشياً مع سياسة الدولة فى ترشيد النفقات وبما لا يعوق سير العمل بالشركة ومنها على سبيل المثال (شركة IBS، شركة فاستر لتأجير السيارات، مكتب الميرغنى لتقديم الإستشارات القانونية،.....).
- إنه فى ٢٧ يونيو ٢٠١٨ وخلال إجتماع مجلس إدارة ENPC رقم ١١٥ وافق المجلس بالأغلبية على الإستمرار فى تطبيق اللوائح الخاصة بشركة ENPC والتي تم إعتادها من مجلس إدارة الشركة (إن وجدت)، وفى حالة عدم وجود لوائح معتمدة من مجلس الإدارة يتم تطبيق اللوائح الخاصة بشركة موبكو، وذلك لحين إعداد لوائح خاصة بشركة ENPC معتمدة من مجلس الإدارة.

- إنه في ٣١ يوليو ٢٠١٨ بالقرار رقم (٢١) جلسة رقم (١١٦) وفي ضوء المواد ٢٥، ٣١ من النظام الأساسي لشركة ENPC وافق المجلس بالإجماع على تشكيل لجنة من بين أعضائه لمراقبة سير العمل بالشركة وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- إنه في يوم ١٥ أكتوبر ٢٠١٨ وخلال إجتماع مجلس إدارة ENPC رقم ١١٧ وافق المجلس بالأغلبية "تماشياً مع الوضع الحالي لنطاق أعمال شركة ENPC يتم تحديد إختصاصات العضو المنتدب لتكون مقتصرة على الأعمال الفنية لإستكمال إنشاء الرصيف البحري لشركة ENPC.
- بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠١٨ جلسة ١١٨ وافق المجلس بالإجماع على مشروع إتفاقية التسوية بين شركة TKIS وشركة ENPC بشأن الإستلام النهائي لمصنعي (٢٠١) توسعات شركة موبكو مع توجيه الشكر لإدارة المشروع وبخاصة السيد المهندس / جريج ماكجلون والسيد المهندس / شريف سعد الدين على الجهود المبذولة للوصول لهذا الإتفاق.
- إنه في يوم ٢٩ نوفمبر ٢٠١٨ وخلال إجتماع مجلس إدارة ENPC رقم ١١٩ وافق المجلس بالأغلبية علي إسناد السلطات الإدارية لشركة ENPC للسيد المهندس/ رئيس مجلس الإدارة وذلك في ضوء إتفاقية (تقسيم تكاليف ومصروفات تشغيل المصانع) المبرمة بين شركتي (موبكو، ENPC)، علي أن تكون السلطات المالية وفقاً لما تضمنته لائحة السلطات المالية لشركة ENPC والمعتمدة من مجلس الإدارة.
- إنه في يوم ٣ يناير ٢٠١٩ وخلال إجتماع مجلس إدارة ENPC رقم ١٢٠ وافق المجلس بالأغلبية علي السير في الإجراءات اللازمة مع الرجوع للمستشار القانوني لشركة ENPC لعرض أسماء بعض المحكمين المختصين في هذا الشأن علي المجلس لإختيار أحدهم.
- إنه في يوم ٣ يناير ٢٠١٩ وخلال إجتماع مجلس إدارة ENPC رقم ١٢٠ وافق المجلس بالأغلبية علي تعديل بعض بنود إتفاقية تقسيم وتكاليف و مصروفات تشغيل المصانع الموقعة بين موبكو و ENPC.
- بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١٩ جلسة رقم ١٢١ قرر المجلس بأن يكون التوقيع على القوائم المالية للشركة من المدير المالي للشركة ورئيس مجلس الإدارة (الممثل القانوني للشركة) فقط.
- إنه في يوم ٥ مارس ٢٠١٩ وخلال إجتماع مجلس إدارة ENPC رقم ١٢٢ أحيط المجلس علماً لتفويض السيد المهندس/ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة موبكو بصفته في التوقيع علي عقد الترخيص للموقع إنه
- بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠٢٠ تم عقد اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية " أي إن بي سي " وذلك للنظر في إخلاء مسؤولية وإبراء ذمة السادة أعضاء مجلس إدارة شركة أجريوم إجبیشن هولدنجز رقم (١) كوربوريشن من تاريخ تعيينهم كممثلين عن شركة أجريوم إجبیشن هولدنجز رقم (١) كوربوريشن وحتى تاريخ تقديمهم الإستقالة وجاءت قرارات الجمعية كالآتي :-
- ١- الموافقة على إخلاء مسؤولية و إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة ممثلي شركة أجريوم ايجيشن هولدنجز رقم (١) كوربوريشن من تاريخ تعيينهم كممثلين عن شركة أجريوم وحتى تاريخ إتمام إتفاقية التسوية.
- ٢- الموافقة على إخلاء مسؤولية و إبراء ذمة السادة جميع أعضاء مجلس الإدارة الممثلين عن شركة موبكو في مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية من تاريخ تعيينهم كممثلين عن شركة موبكو وحتى تاريخ إتمام إتفاقية التسوية.
- ٣- تعديل النظام الأساسي للشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية من خلال (الجمعية العامة غير العادية للإختصاص) وبما يتوافق مع وضع الشركة بعد إتفاقية التسوية.

٤- تفويض رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في إدخال إية تعديلات يتفق عليها مع شركة أجريوم و/ أو الحكومة المصرية على قرار الجمعية العامة يتطلبها مضمون إتفاقية التسوية" وذلك بعد التنسيق مع الجهات المختصة.

٢٩- إيضاح عن تأثير وباء كورونا (كوفيد-١٩) المستجد على نشاط الشركة وقوائمها المالية خلال عام ٢٠٢١ والفترات التالية:
تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال عام ٢٠٢٠ الي حالة من التباطؤ والانكماش الاقتصادي نتيجة انتشار وباء كورونا (كوفيد-١٩) المستجد، وقامت حكومات العالم ومن بينها الحكومة المصرية بعمل حزم من الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار الوباء ، وقد أدت هذه الإجراءات لحالة من التباطؤ الاقتصادي علي المستوي العالمي والمحلي والذي ظهر تأثيره علي كافة الأنشطة بصور مختلفة في مصر .

- وفيما يخص الشركة فقد قامت الشركة بتحقيق التوازن بين اتباع الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدولة للحد من انتشار الوباء وبين استمرار عملية الإنتاج لذا لم تتأثر القدرات التشغيلية التوزيعية للشركة والقدرة التشغيلية للأفراد ولم تتأثر مستويات الطلب على منتجات الشركة وتوافر المواد الخام والتدفقات النقدية الداخلة لها خلال عام ٢٠٢١ .
- وبناءً على ما سبق فلا توجد تأثيرات محددة لهذا الخطر على بنود القوائم المالية وأنشطة الشركة خلال الفترات التالية فيصعب على الشركة في الوقت الحالي تحديد حجم وطبيعة الخطر في ظل عدم تحديد مدة هذه الإجراءات الاحترازية الا انه بجانب الإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم هذه الأنشطة من تخفيض سعر الفائدة تأجيل سداد الديون، فقد قامت إدارة الشركة باتخاذ عدة إجراءات لمواجهة هذا الخطر والحد من تأثيره على مركزها المالي ودعم قدرتها على الاستمرارية.

٣٠- قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة الغير مباشرة.

٣١- أهم السياسات المحاسبية المطبق

٣١-١ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية

تمسك حسابات الشركة (بالجنيه المصري) ويتم اثبات المعاملات بالعملة الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف السارية للعملة الأجنبية وقت إثبات المعاملات وفي تاريخ المركز المالي يتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية إلى عملة التعامل باستخدام أسعار الصرف السارية في هذا التاريخ. الأرصدة ذات الطبيعة غير النقدية والتي يتم قياسها على أساس التكلفة التاريخية والمثبتة بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها على أساس سعر الصرف في تاريخ المعاملة. وتدرج فروق العملة من ربح أو خسارة والناجمة عن المعاملات خلال السنة وعن إعادة التقييم في تاريخ المركز بقائمة الربح أو الخسائر.

٣١-٢ الأصول الثابتة وإهلاكاتها

الاعتراف والقياس

- يتم إثبات الأصول الثابتة المملوكة والتي يحتفظ بها لاستخدامها في الإنتاج أو توفير السلع أو الخدمات أو للأغراض الإدارية بالتكلفة، وتظهر الأصول الثابتة بالمركز المالي بتكلفتها التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك والخسائر

المجموعة الناتجة عن الانخفاض في قيم الأصول "Impairment" هذا وتتضمن تكلفة الأصل كافة التكاليف المباشرة المرتبطة بالأصل واللازمة لتجهيزه إلى الحالة التي يتم تشغيله بها في الغرض الذي قررت الإدارة اقتناء الأصل من أجله وفي موقعه.

- عندما يتكون الأصل من مجموعة من المكونات الرئيسية التي تختلف أعمارها الإنتاجية، يتم اعتبار كل من هذه المكونات أصلاً بذاته.

- يتم تسجيل الأصول في مرحلة الإنشاء للإنتاج أو للإيجار أو للأغراض الإدارية بالتكلفة مستقلاً منها الخسائر الناتجة عن الانخفاض في القيمة، وتتضمن التكلفة أتعاب المهنيين وكافة التكاليف المباشرة المرتبطة بالأصل. هذا ويتم البدء في إهلاك هذه الأصول عندما يتم الانتهاء من إعدادها للاستخدام في الغرض المحدد لها وابتداءً من نفس الأسس المتبعة مع باقي الأصول.

- بالنسبة للأصول التي يتم إنشاؤها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيزها إلى الحالة التي يتم تشغيلها بها في موقعها وفي الغرض الذي تم إنشاؤها من أجله.

- النفقات اللاحقة على الاقتناء

يتم الاعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتكلفة الإحلال وإذا ما كان من المحتمل تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة كنتيجة لإحلال هذا المكون بشرط إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروف عند تكبدها.

الإهلاكات

يتم تحميل مصروف الإهلاك على قائمة الأرباح أو الخسائر وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول أو العمر الإنتاجي للمكونات الرئيسية للأصول التي يتم اعتبار كل منها أصلاً بذاته (فيما عدا الأراضي حيث لا يتم إهلاكها).

وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة لكل بند من بنود الأصول الثابتة:

البيان	نسبة الإهلاك
مباني وإنشاءات	٤%
مباني وإنشاءات - طرق داخلية	١٠%
مباني وإنشاءات - مباني ميل وكرفانات	١٥%
مباني وإنشاءات - التتسيق الحضاري	٢٠%
مباني وإنشاءات - أسوار السلك	٢٥%
وسائل نقل وانتقال	٢٠%
آلات ومعدات الوحدات الإنتاجية *	٥%
آلات ومعدات أخرى	١٠ - ٢٠%
عدد وأدوات	١٥%
عوامل مساعدة	١٠ - ٥٠%
أثاث ومنقولات	١٠%
السنترال	١٥%
حاسب آلي	٢٥%

يتم البدء في إهلاك الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء من إعداد الأصل ويصبح متاحاً للاستخدام في الغرض المحدد له.

* وافق مجلس الإدارة بجلسته رقم ٢٣١ بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠١٣ بالقرار رقم ١٠٩٤ على تعديل الأعمار الإنتاجية للآلات والمعدات من ٢٥ الى ٢٠ سنة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٣ كما وافق على تعديل العمر الإنتاجي على الـ Gas Cooler من ٢٠ سنة الى ٨ سنوات بقرار من مجلس الإدارة رقم ١١٢٨ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٤ ولمدة ثلاث سنوات.

الأرباح والخسائر من استبعاد أصول ثابتة

يتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد أصل من الأصول الثابتة بمقارنة صافي عائد الاستبعاد لهذا الأصل بصافي قيمته الدفترية وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد بقائمة الأرباح أو الخسائر.

٣-٣١ الأصول الأخرى

أ- الاعتراف

يتم معالجة الأصول المحددة ذات الطبيعة الغير نقدية والتي ليس لها وجود مادي والمقتناة لأغراض النشاط والمتوقع أن يتدفق منها منافع مستقبلية كأصول أخرى. تتضمن الأصول الأخرى مساهمة الشركة في أصول غير مملوكة للشركة وتخدم أغراضها، وخط الغاز، ورخص وبرامج.

ب- القياس

يتم قياس الأصول الأخرى بالتكلفة والتي تتمثل في السعر النقدي في تاريخ الإثبات. في حالة تأجيل السداد لفترات تزيد عن فترات الائتمان المتبعة فإنه يتم الاعتراف بالفرق بين السعر النقدي وإجمالي المبلغ المسدد كفائدة. يتم عرض الأصول غير الملموسة بالصافي بعد خصم الاستهلاك والانخفاض في قيمة الأصل .

ج- النفقات اللاحقة

يتم رسملة النفقات اللاحقة على اقتناء الأصول الأخرى - المرسملة فقط - عندما تزيد هذه النفقات من المنافع الاقتصادية المستقبلية الخاصة بالأصل المتعلقة به. ويتم تحميل كافة النفقات الأخرى عند تكبدها على قائمة الأرباح أو الخسائر.

د - الاستهلاك

يتم تحميل الاستهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية للأصول الأخرى. إذا كان العمر الإنتاجي للأصول الأخرى غير محدد فإنه يتم إجراء اختبار الاضمحلال بصفة منتظمة في تاريخ كل مركز مالي. هذا ويتم استهلاك الأصول الأخرى من التاريخ الذي تكون فيها متاحة للاستخدام كما يلي:

الاستهلاك

بيان

٢٠%

مساهمة الشركة في أصول غير مملوكة للشركة وتخدم أغراضها

٤%

خط الغاز

٢٥%

رخص وبرامج

٤-٣١ الإيراد من العقود من العملاء

- قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢١. تم تقديم معلومات حول السياسات المحاسبية للشركة المتعلقة بالعقود مع العملاء وتوضيح أثر تطبيق المعيار (بالإيضاح رقم ٢-٥).
 - تثبت الشركة الإيرادات من العقود مع العملاء على أساس نموذج من خمس خطوات كما هو محدد في معيار المحاسبة المصري ٤٨
- الخطوة ١: تحديد العقد (العقود) مع العميل: يعرف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقًا والتزامات قابلة للتفويض ويحدد المعايير التي يجب الوفاء بها لكل عقد.
- الخطوة ٢: تحديد التزامات الأداء في العقد: التزام الأداء هو وعد في عقد مع عميل لنقل سلعة أو خدمة إلى العميل.
- الخطوة ٣: تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو مبلغ العوض الذي تتوقع الشركة الحصول عليه في نظير نقل السلع أو الخدمات التي وعد بها العميل، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف أخرى.
- الخطوة ٤: توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد: بالنسبة للعقد الذي يتضمن أكثر من التزام أداء، ستقوم الشركة بتوزيع سعر المعاملة على كل التزام أداء بمبلغ يحدد مقابل العقد الذي تتوقع الشركة الحصول عليه مقابل الوفاء بكل التزام من التزامات الأداء.
- الخطوة ٥: تحقق الإيرادات عندما (أو كلما) أوفت المنشأة بالتزام الأداء.
- تقي الشركة بالتزام الأداء وتثبت الإيرادات على مدى زمني، إذا تم استيفاء أحد المعايير التالية:-
 - (أ) أداء الشركة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للشركة وللشركة حق واجب النفاذ في دفعه مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.
 - (ب) قيام الشركة بإنشاء أو تحسين أصل يتحكم فيه العميل عند إنشاء الأصل أو تحسينه.
 - (ج) العميل يتلقى المنافع التي يقدمها أداء الشركة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت الشركة بالأداء.
 - بالنسبة لالتزامات الأداء، في حالة الوفاء بأحد الشروط المذكورة أعلاه، يتم تحقق الإيرادات على مدى زمني الذي يمثل الزمن الذي يتم فيه الوفاء بالتزام الأداء.
 - عندما تستوفى الشركة التزاماً بالأداء من خلال تقديم الخدمات التي وعد بها فإنها تنشأ أصلًا مبنى على العقد على مبلغ العقد المقابل للالتزام الأداء، عندما يتجاوز مبلغ مقابل العقد المستلم من العميل مبلغ الإيرادات المحققة ينتج عن ذلك دفعات مقدمة من العميل (التزام العقد).
 - تثبت الإيرادات بالقدر الذي يوجد فيه احتمال بتدفق منافع إقتصادية للمجموعة وإمكانية قياس الإيرادات والتكاليف بشكل موثوق حيثما كان ذلك مناسباً.
 - إن تطبيق معيار المحاسبة المصري ٤٨ تتطلب من الإدارة استخدام الأحكام التالية:-

إستيفاء لالتزامات الأداء
 - يجب على الشركة إجراء تقييم لكل كل عقودها مع العملاء لتحديد ما إذا كان يتم الوفاء بالتزامات الأداء على مدى زمني أو عند نقطة من الزمن من أجل تحديد الطريقة المناسبة لإثبات الإيرادات، قدرت الشركة أنه وبناءً على الاتفاقية المبرمة مع العملاء فإن الشركة لا تنشأ أصلاً له استخدام بديل للشركة وعادة ما يكون لديها حق واجب النفاذ في دفعه مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.
 - وفي هذه الظروف تقوم الشركة بإثبات الإيرادات على مدى زمني، وإذا لم يكن ذلك هو الحال، فيتم إثبات الإيرادات عند نقطة من الزمن بالنسبة لبيع البضاعة، تثبت الإيرادات عادة عند نقطة من الزمن.

تحديد أسعار المعاملة

- يجب على الشركة تحديد سعر المعاملة المتعلق في إنفاقيتها مع العملاء، وعند استخدام هذا الحكم، تقوم الشركة بتقدير تأثير أي مقابل متغير في العقد بسبب الخصم أو الغرامات أو وجود أي مكون تمويل هام في العقد أو أي مقابل غير نقدي في العقد.

تحويل السيطرة في العقود مع العملاء

- في حالة ما إذا قامت الشركة بتحديد إستيفاء إلتزامات الأداء عند نقطة من الزمن، تثبت الإيرادات عندما تكون السيطرة على الأصول موضوع العقد تم تحويلها إلى العميل.
- بالإضافة لذلك، فإن تطبيق معيار المحاسبة المصري ٤٨ أدى إلى ما يلي:

توزيع سعر المعاملة لإلتزام الأداء في العقود مع العملاء

- إختارت الشركة تطبيق طريقة المدخلات في توزيع سعر المعاملة على إلتزامات الأداء بحيث يتم الإعراف بالإيرادات على مدى زمني، تعتبر الشركة إن استخدام طريقة المدخلات، والتي تتطلب إثبات الإيرادات بناء على جهود الشركة في الوفاء بإلتزامات الأداء، توفر أفضل مرجع للإيرادات المحققة فعلياً، وعند تطبيق طريقة المدخلات، تقدر الشركة الجهود أو المدخلات لإستيفاء إلتزام الأداء بالإضافة لتكلفة إستيفاء الإلتزام التعاقدى مع العملاء، فإن هذه التقديرات تشتمل على الوقت المنصرف لعقود الخدمات.

أمور أخرى ينبغي أخذها في الإعتبار

- المقابل المتغير إذا كان المقابل المتعهد به في عقد ما يتضمن مبلغاً متغيراً، حينئذ يجب على الشركة تقدير مبلغ المقابل الذى يكون لها حق فيه مقابل تحويل البضائع أو الخدمات المتعهد بها إلى العميل، تقدر الشركة سعر المعاملة على العقود ذات المقابل المتغير بإستخدام القيمة المتوقعة أو طريقة المبلغ الأكثر احتمالاً، تطبيق الطريقة بإتساق خلال العقد ولأنواع مماثلة من العقود.

مكون التمويل الهام

- يجب على الشركة تعديل مبلغ مقابل العقد المتعهد به مقابل القيمة الزمنية للنقود إذا كان العقد يتضمن مكون تمويل هام.

الأعتراف بالإيراد**• مبيعات التصدير**

يتم إثبات قيمة المبيعات وفقاً لشروط التعاقد وإنهاء أعمال الشحن وإصدار الفواتير للعملاء.

• المبيعات المحلية

يتم إثبات قيمة المبيعات عند تسليم البضاعة وإصدار الفواتير للعملاء.

• الفوائد الدائنة

يتم تسجيل الفوائد الدائنة على أساس الاستحقاق على أساس زمني.

• إيراد الإستثمارات

يتم إثبات عائد الإستثمارات المتمثلة في توزيعات الأرباح النقدية للشركات المستثمر في أسهمها بقائمة الأرباح أو الخسائر، وذلك اعتباراً من تاريخ صدور قرارات الجمعيات العامة باعتماد هذه التوزيعات. يتم إثبات أرباح وخسائر بيع الإستثمارات عند البيع بقائمة الأرباح أو الخسائر.

٥-٣١ الأدوات المالية

الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال: السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتوفير المعلومات للإدارة. وتشمل المعلومات التي يتم أخذها في الاعتبار: السياسات والأهداف المحددة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات في الممارسة العملية. ويشمل ذلك ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على تحقيق دخل الفوائد التعاقدية، والحفاظ على صوره معينه لسعر الفائدة، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو تدفقات نقدية خارجة أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الأصول و كيفية تقييم أداء المحفظة والتقرير لإدارة الشركة عنها و

المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الاعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛

كيف يتم تعويض مديري النشاط - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛ و

تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات والتوقعات المتعلقة بنشاط المبيعات في المستقبل.

إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للإلغاء، لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتمشى مع اعتراف الشركة المستمر بالأصول.

الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو التي تتم إدارتها والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة: السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "أصل المبلغ" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. تُعرّف "الفائدة" على أنها مقابل القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الرئيسي المستحق خلال فترة زمنية محددة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.

عند تقدير ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط، فإن الشركة تأخذ في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت التدفقات النقدية التعاقدية أو مقدارها بحيث لا يفي بهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تراعي الشركة ما يلي:

الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية؛

الشروط التي قد تعدل معدل الكوبون التعاقدية، بما في ذلك صفات المعدل المتغير؛

الدفع مقدما وميزات التمديد؛ و

الشروط التي تحد من مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من أصول محددة (على سبيل المثال، الصفات الخاصة بحق عدم الرجوع).

تتوافق صفة الدفع النقدي مع مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفعة المقدمة يمثل إلى حد كبير المبالغ غير المدفوعة من أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، والذي قد يشمل تعويضًا إضافيًا معقولاً للإنتهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للأصل المالي الذي تم الحصول عليه بخصم أو علاوة لمبلغه التعاقدية، وهي صفة تسمح أو تتطلب الدفع المقدم بمبلغ يمثل إلى حد كبير المبلغ الاسمي التعاقدية بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تشمل أيضًا مبالغ إضافية معقولة يتم التعامل مع التعويض عن الإنتهاء المبكر) بما يتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لصفة الدفع مقدما غير ذات أهمية عند الاعتراف الأولي.

الأصول المالية - القياس اللاحق والارباح والخسائر: السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

الأصول المالية المبوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد او توزيعات أرباح أسهم في الارباح او الخسائر.
الأصول المالية المثبته بالتكلفة المستهلكة	يتم قياس هذه الأصول لاحقًا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكلفة المستهلكة بخسائر الاضمحلال. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد ومكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية والاضمحلال في الربح أو الخسارة. يتم احتساب أي ربح أو خسارة عند الاستبعاد في الربح أو الخسارة.
استثمارات في أدوات حقوق ملكية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	يتم قياس هذه الأصول لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم إثبات توزيعات الأرباح كإيراد في الأرباح او الخسائر ما لم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الأخر ولا يتم إعادة تصنيفها مطلقًا إلى الأرباح او الخسائر.
أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	يتم قياس هذه الأصول لاحقًا بالقيمة العادلة. يتم احتساب إيرادات الفوائد المحسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية والاضمحلال في الربح أو الخسارة. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخرى في قائمه الدخل الشامل الأخر . عند الاستبعاد، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في قائمه الدخل إلى الأرباح او الخسائر.

الأصول المالية - السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

تقوم الشركة بتصنيف الأصول المالية في واحدة من التصنيفات التالية:

- قروض ومديونيات.
- استثمارات محتفظ به حتي تاريخ الاستحقاق.
- استثمارات متاحه للبيع و
- بالقيمة العادلة من خلال قائمه الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية - القياس اللاحق والارباح والخسائر: السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢٠

الأصول الماليه بالقيمه العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد او توزيعات أرباح في الارباح او الخسائر.

أصول ماليه - محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
يتم قياس التكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الأصول الماليه المتاحه للبيع
يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال وفروق اسعار صرف العملات الاجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة، وعن استبعاد هذه الاصول يتم اعادة تبويب الارباح او الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الاخر سابقا الى الارباح او الخسائر.

الإلتزامات المالية - التصنيف والقياس اللاحق والمكاسب والخسائر

يتم تصنيف الإلتزامات المالية على أنها يتم قياسها بالتكلفة المستهلكه أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر. يتم تصنيف الإلتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر إذا تم تصنيفه كمحتفظ به للمتاجرة، أو إذا كانت مشتقه ماليه أو تم تخصيصه على هذا النحو عند الاعتراف الأولي. يتم قياس الإلتزامات المالية في القيمة العادلته من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة وصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك أي مصاريف فائدة، يتم تسجيلها في الربح أو الخسارة. يتم قياس الإلتزامات المالية الأخرى لاحقاً بالتكلفة المستهلكه باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم احتساب مصروفات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في الأرباح او الخسائر. يتم احتساب أي ربح أو خسارة عند الاستبعاد في الأرباح أو الخسائر.

(١) الاستبعاد من الدفاتر

الأصول المالية

تقوم الشركة باستبعاد الاصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الاصل المالي، او قامت بتحويل الحق التعاقدى لاستلام التدفقات النقدية من الاصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي بصورة جوهرية. او إذا لم تقم الشركة بتحويل او الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة.

تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها تحويل الأصول المعترف بها في قائمه المركز المالي الخاص بها، ولكنها تحتفظ بكل أو بشكل جوهري بجميع مخاطر ومنافع الأصول المحولة. في هذه الحالات، لا يتم استبعاد تحديد الأصول المحوله.

الالتزامات المالية

تستبعد الشركة الالتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه او الغائه او انتهاء مدته الواردة بالعقد. تقوم الشركة أيضًا باستبعاد الالتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزامات المعدلة مختلفة اختلافاً جوهرياً، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزام مالي جديد يستند إلى الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الالتزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المسدده والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو الالتزامات المتكبده) في الأرباح أو الخسائر.

(٢) المقاصة

يتم اجراء مقاصة بين الاصل المالي والالتزام المالي وإظهار المبلغ الصافي في قائمه المركز المالي عندما، فقط عندما تتوافر الحقوق القانونية الملزمه وكذلك عندما يتم تسويتها علي أساس الصافي او انه يكون تحقق الأصول وتسيويه للالتزامات في نفس الوقت.

أ- الأصول غير المالية

- تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة بخلاف الاستثمارات العقارية والمخزون والأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل مركز مالي لتحديد أي مؤشر للانخفاض. يتم تقدير القيمة الإستردادية للأصل في حالة وجود أي مؤشر للانخفاض. يتم تقدير القيمة الإستردادية في تاريخ كل مركز مالي الأصول غير الملموسة التي لها أعمار غير محددة أو غير المتاحة للاستخدام.
- يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلية وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- تتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر. يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حصولها للوصول إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم قيل الضريبة يعكس التقييم الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالأصل.
- يتم مراجعة خسائر الانخفاض المعترف بها في السنوات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ كل مركز مالي لمعرفة مدى وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها. يتم عكس أثر خسائر الانخفاض إذا حدث تغيير في التقديرات المستخدمة في تحديد القيمة الإستردادية. يتم عكس خسارة الانخفاض إلى حدود أن القيمة الدفترية للأصل لا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم حسابها بعد خصم الإهلاك أو الاستهلاك إذا ما كانت خسارة الانخفاض في القيمة لم يتم الاعتراف بها.

٦-٣١ عقود التأجير

(١) تحديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد تأجير أم لا

في بدايه الترتيب، تحدد الشركة ما إذا كان الترتيب هو أو يحتوي على عقد إيجار. في البدايه أو عند إعادة تقييم أي ترتيب يحتوي على عقد إيجار، تفصل الشركة المدفوعات والمقابل الآخر التي يتطلبها الترتيب في تلك الخاصة بعقد الإيجار وتلك الخاصة بالعناصر الأخرى على أساس قيمها العادلة النسبية. إذا خلصت الشركة إلى عقد إيجار تمويلي أنه من غير الممكن فصل المدفوعات بطريقة موثوق بها، عندها يتم الاعتراف بالأصل والالتزام بمبلغ يساوي القيمة العادلة للأصل محل العقد؛ بعد ذلك يتم تخفيض الالتزام عند إجراء الدفعات ويتم الاعتراف بتكلفة تمويل محتسبة على الالتزام باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة.

(٢) الأصول المؤجرة

يتم تصنيف عقود الإيجار للممتلكات والمنشآت والمعدات التي تحول الي درجة كبيره إلى الشركة كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية كعقود تأجير تمويلي. يتم قياس الأصول المؤجرة مبدئيًا بمبلغ يساوي القيمة العادلة للقيمة العادلة والقيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار أيهما أقل. بعد الاعتراف المبدئي، يتم احتساب الأصول وفقًا للسياسة المحاسبية المطبقة على ذلك الأصل. يتم تصنيف الأصول المحتفظ بها بموجب عقود إيجار أخرى كعقود تأجير تشغيلي ولا يتم الاعتراف بها في قائمه المركز المالي للشركة.

(٣) مدفوعات التأجير

يتم إثبات المدفوعات التي تتم بموجب عقود إيجار تشغيلية في الأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. يتم الاعتراف بحوافز التأجير المستلمة كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصاريف التأجير، على مدار مدة عقد الإيجار. يتم تقسيم الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار التي تتم بموجب عقود الإيجار التمويلي بين مصاريف التمويل وتخفيض الالتزامات غير المسددة. يتم تحميل مصروفات التمويل لكل فترة خلال فترة الإيجار للوصول الي معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام.

٧-٣١ إستثمارات في الشركة التابعة

- تتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة بالتكلفة - وفي حالة ظهور بعض الدلالات والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر اضمحلال في قيمة الاستثمار في شركات تابعة في تاريخ القوائم المالية فيتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الاستثمارات إلى قيمتها الاستردادية وتدرج خسائر اضمحلال الناتجة فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

٨-٣١ مشروعات تحت التنفيذ

يتم إثبات مشروعات تحت التنفيذ بالقيمة التاريخية مخصوماً منها خسائر الانخفاض في قيم المشروعات تحت التنفيذ. - يتم إثبات المبالغ التي يتم إنفاقها على إنشاء الأصول الثابتة في بند مشروعات تحت التنفيذ وعندما يكون الأصل في مكانه وفي حالته التي يصبح عليها قادراً على التشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة يتم إضافته على بند الأصول الثابتة ويتم احتساب الإهلاك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لذلك الأصل الثابت.

٩-٣١ الإقتراض بفوائد

يتم الاعتراف بالفروض ذات الفائدة مبدئياً بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكلفة المعاملة . وبعد الاعتراف المبدئي يتم إدراج الفروض ذات الفائدة بالتكلفة المستهلكة مع إدراج أي فروق بين التكلفة والقيمة الاستردادية في قائمة الأرباح أو الخسائر خلال فترة الافتراض على أساس سعر الفائدة الفعال .

٣١-١٠ المخزون

يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل وتتمثل القيمة الاستردادية في سعر البيع المقدر من خلال النشاط العادي ناقصا التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع، ويتم تحديد تكلفة المخزون كما يلي:-

- الخامات والمواد والمهمات والوقود والزيوت وقطع الغيار بالتكلفة الفعلية على أساس المتوسط المرجح.
- مخزون المحفزات يتم تقييمه بتكلفة المشتريات الفعلية.
- الإنتاج التام وغير التام بتكلفة الإنتاج الفعلية وتشمل كل من المواد المباشرة والأجور المباشرة ونصيبها من المصروفات الصناعية الثابتة والمتغيرة.

٣١-١١ تكلفة الافتراض

يتم تحميل تكلفة الافتراض على قائمة الأرباح أو الخسائر خلال الفترة التي تتكبد فيها الشركة تلك التكلفة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعال

٣١-١٢ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع وأذون الخزنة - أقل من ٣ شهور - والشيكات تحت التحصيل (المصرفية أو مقبولة الدفع) وكذا أرصدة البنوك سحب على المكشوف (في حاله وجودها) التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة.

٣١-١٣ لعملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

أرصدة العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى التي لا تتضمن فوائد يتم إثباتها بالقيمة الاسمية وتظهر مخصوماً منها الانخفاض في قيمتها "Impairment"، ويتم تكوين مخصص انخفاض القيمة عندما يكون هناك أدلة موضوعية على أن الشركة لم تتمكن من تحصيل كل المبالغ المستحقة طبقاً للشروط الأصلية للتعاقد، وتمثل قيمة الانخفاض في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد والمتمثلة في التدفقات النقدية المتوقعة حصول الشركة عليها. وتطبق الشركة نهجاً مبسطاً لقياس مخصص الخسارة بمبلغ يعادل خسارة الإئتمان المتوقعة على مدى عمر الاداة المالية.

٣١-١٤ الموردين والمصروفات المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات الموردين والمصروفات المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى بالقيمة العادلة.

٣١-١٥ مخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عليه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. وإذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقود جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخضم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً .

هذا ويتم مراجعة رصيد المخصصات في تاريخ المركز المالي وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير حالي لها.

٣١-١٦ مزايا العاملين

١- التزامات معاشات التقاعد

تقوم الشركة بسداد اشتراكاتها إلى نظم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية علي أساس إلزامي طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ولا يوجد على الشركة أي التزامات أخرى بمجرد سدادها للالتزاماتها. ويعترف بالاشتراكات الاعتيادية كتكلفة دورية في سنة استحقاقها وتدرج ضمن تكلفة العمالة بقائمة الأرباح أو الخسائر.

٢- نظام الاشتراك المحدد

تحمل المصروفات الناتجة عن نظام الاشتراك المحدد على قائمة الأرباح أو الخسائر طبقا لأساس الاستحقاق.

٣- حصة العاملين في الأرباح

تسدد الشركة نسبة ١٠٪ من الأرباح التي يتقرر توزيعها نقداً كحصة العاملين في الأرباح بما لا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة. يتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح في قائمة التغير في حقوق الملكية والتزام خلال السنة التي قام فيها مساهمي الشركة باعتماد هذا التوزيع. ولا يتم الاعتراف بالتزام لحصة العاملين في الأرباح فيما يخص الأرباح الغير موزعة.

٣١-١٧ إحتياطي قانوني

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات ونظام الشركة الأساسي، يتم تجنيب ٥٪ من صافي أرباح السنة على الأقل لتكوين احتياطي قانوني. يجوز التوقف عن التحويل إلى الإحتياطي القانوني عندما يبلغ الإحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المصدر، وإذا ما انخفض الإحتياطي عن ٥٠٪ من رأس المال المصدر تعين على الشركة معاودة تدعيم الإحتياطي بتجنيب ٥٪ على الأقل من صافي أرباحها السنوية حتى يصل إلى ٥٠٪ من رأس المال المصدر. وهذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع ولكن يمكن استخدامه لزيادة رأس المال أو تخفيض الخسائر.

هذا ويتم إثبات التحويل للاحتياطي القانوني في السنة المالية التي اعتمدت فيها الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة هذا التدعيم.

٣١-١٨ المحاسبة عن ضريبة الدخل

- تتضمن ضريبة الدخل على أرباح أو خسائر السنة كل من ضريبة الدخل الحالية والمؤجلة، ويتم إثباتها بقائمة الأرباح والخسائر مباشرة باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة بأحد البنود التي يعترف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية فيتم إثباتها ضمن حقوق الملكية.

- هذا ويتم إثبات ضريبة الدخل الحالية علي صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي بالإضافة إلى الفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

- يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة الناشئة عن فروق مؤقتة بين قيمة الأصول والالتزامات طبقا للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي. هذا ويتم تحديد قيمة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في ضوء الطريقة التي سيتم بها تحقيق قيم هذه الأصول أو سداد هذه الالتزامات، باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي.

- يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للشركة عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تخفيض قيم الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.